قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٩ لسنة ٢٠٢٥

بشأن الموافقة على اتفاق القرض الحكومى الميسر بين حكومة جمهورية مصر العربية وبنك التصدير والاستيراد الصينى بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكى (تسدد باليوان الصينى) بشأن المرحلة الثالثة من مشروع سكة حديد مدينة العاشر من رمضان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفــق علــى اتفاق القرض الحكومى الميســر بين حكومة جمهوريــة مصر العربية وبنــك التصدير والاســتيراد الصينى بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكى (تســدد باليوان الصينى) بشأن المرحلة الثالثة من مشروع سكة حديد مدينة العاشر من رمضان ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٤٤٧ هـ

(الموافق ٧ سبتمبر سنة ٢٠٢٥) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٢ رمضان سنة ١٤٤٧ هـ

(الموافق ٢ مــارس سنة ٢٠٢٦ م) .

رقم: (GCL20230110779)

اتفاقية قرض ميسر حكومي

بخصوص مشروع سكة حديد مدينة العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية
المرحلة الثالثة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية
وتمثلها وزارة النقل
ممثلة في الهيئة القومية للأنفاق
(بوصفها مقترض)

و

بنك التصدير والاستيراد الصيني
(بوصفه مُقرض)

بتاريخ_____

المحتويات

المادة 1 التعريفات
المادة 2 شروط التسهيل واستخدامه
المادة 3 سحب التسهيل
المادة 4 سداد أصل الدين وسداد الفائدة
المادة 5 الإقرارات والضمانات التي يقدمها المقترض
المادة 6 تعهدات خاصة
المادة 7 حالات التخلف عن السداد
المادة 8 مواد متنزعة
المادة 9 شروط سريان مفعول اتفاقية القرض
الملحق 1
الملحق 2
الملحق 3
الملجق 4
الملحق 5
الملحق 6
الملحق 7-1
الملحق 7-2
الملحق 8-1
الملحق 8-2
الملحق 9
الملحق 10
الملحق 11-1
الملحق 11-2

تم إبرام اتفاقية القرض الحكومي الميسر هذه (الاتفاقية) في يوم _____ (التاريخ)

بين

حكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة النقل التابعة لجمهورية مصر العربية (المُشار إليها فيما بعد باسم "المقترض")، ومقرها مبنى وزارة النقل بالحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة بالقاهرة - مصر؛

وبنك التصدير والاستيراد الصيني (المشار إليه فيما بعد باسم "المُقرض")، ومقره الرئيسي 30 شارع فوشينجميني، حي شيتشنج، بكين 100031، الصين.

حيث أنه

(أ) في يوم _____، أبرمت حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة جمهورية مصر العربية اتفاقية إطارية بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قروض حكومية ميسرة تقدمها الصين إلى مصر (المُشار إليها فيما بعد باسم "الدولة المقترضة") (المشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية الإطارية").

(ب) طلب المقترض من المُقرض أن يوفر له تسهيلات قرض بالرينمنبي الصيني تصل قيمتها إلى ما يساوي مائتي مليون دولار أمريكي فقط (200,000,000 دولار أمريكي) لتلبية احتياجات التمويل بموجب العقد التجاري (على النحو الذي حددته المادة 1)،

(ج) وأبرمت الهيئة القومية للأنفاق بجمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد باسم "المستخدم النهائي") واتحاد مجموعة سكك حديد الصين الكبرى لهندسة الجسور المحدودة وشركة أفيك الدولية القابضة (المشار إليها فيما بعد باسم "**المورد الصيني**") يوم 25 سبتمبر 2023 عقد أعمال الهندسة والإستقدام والإنشاء بشأن المرحلة الثالثة لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان (المشار إليه فيما بعد باسم "**العقد التجاري**") بعقد رقم [2023/123] بغرض تنفيذ المشروع (كما هو محدد في المادة 1).

لذلك، اتفق المُقترض والمُقرض بموجب هذه الاتفاقية على ما يلي:

المادة 1 التعريفات

عند استخدامها في هذه الاتفاقية، وما لم يقتض السياق خلاف ذلك، يُقصد بالمصطلحات التالية المعاني التالية:

1-1 يُقصد "**ببنك حساب المقرض**" بنك التصدير والاستيراد الصيني.

2-1 يُقصد "**بالشركات التابعة**"، فيما يتعلق بأي شخص يسيطر أو يخضع للسيطرة، أو يسيطر أو يخضع لسيطرة مشتركة، طرف ثالث مع هذا الشخص فيما يتعلق بحصص الأسهم والأموال والعمليات والمبيعات والتوزيع أو بأي جوانب أخرى؛

3-1 يُقصد "**بالضامن**" وزارة المالية بجمهورية مصر العربية.

4-1 يُقصد "**بالاتفاقية**" اتفاقية القرض الميسر الحكومي هذه وملحقاتها وأي تعديل يطرأ على هذه الاتفاقية، ملاحقها من وقت لآخر بناءً على موافقة كتابية من الأطراف.

5-1 يُقصد **"بفترة الإتاحة"** الفترة التي تبدأ من التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية سارية المفعول وتنتهي بعدها بستين (60) شهرًا، وخلال هذه الفترة، تُسدد جميع الدفعات وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية.

6-1 يُقصد **"بيوم العمل المصرفي"** اليوم الذي تكون فيه البنوك مفتوحة للأعمال المصرفية العادية في بكين، بما في ذلك أيام السبت والأحد التي تكون فيها البنوك مفتوحة للعمل كما هو مطلوب بموجب اللوائح المؤقتة في الصين، غير أن استثناء المهرجانات والعطلات الرسمية في الصين و يومي السبت والأحد يخرج عن اللوائح المذكورة.

7-1 يُقصد **"بالصين"** جمهورية الصين الشعبية.

8-1 يُقصد **"برسوم الالتزام"** الرسوم المحسوبة والمدفوعة وفقًا للمادة 2-2 والمادة 2-7.

9-1 يُقصد **"بالعقد التجاري"** عقد أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء بشأن المرحلة الثالثة لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان بالعقد رقم [123/م] بغرض تنفيذ المشروع المُبرم بين الهيئة الوطنية للانفاق بجمهورية مصر العربية واتحاد مجموعة سكك حديد الصين الكبرى لهندسة الجسور المحدودة وشركة أفيك الدولية القابضة في 25 سبتمبر 2023 بإجمالي مبلغ قدره ثلاثمائة وثلاثة وتسعون مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي فقط (393,500,000 دولار أمريكي).

10-1 يُقصد **"بالتحكم"**، فيما يتعلق بأي شخص، التمتع بحقوق التصويت أو تأثيرات جوهرية فى الإدارة واتخاذ القرار بشأن إدارة هذا الشخص وتمويله ومسائل أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر؛

11-1 يُقصد **"بممارسة الفساد"** تقديم أو إعطاء أو استلام أو طلب أي شيء ذو قيمة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل أحد الأطراف للتأثير بشكل غير لائق على تصرفات ذلك الطرف أو طرف آخر.

12-1 **"الصرف"** يعني الدفعة المقدمة من التسهيلات وفقاً للمادة 3 من هذه الاتفاقية.

13-1 يُقصد **"بالمستخدم النهائي"** الهيئة القومية للأنفاق بجمهورية مصر العربية التي تستخدم التسهيل.

14-1 يُقصد **"بحالة التخلف عن السداد"** أي حدث أو ظرف حسبما حددته المادة 7.

15-1 يُقصد **" بالتسهيل"** المعنى الوارد في المادة 2-1.

16-1 يُقصد **"بموعد السداد النهائي"** التاريخ الذي تنتهي فيه فترة الاستحقاق.

17-1 يُقصد **"أول موعد سداد"** أول تاريخ سداد لأصل المبلغ والفائدة بعد استحقاق فترة السماح.

18-1 يُقصد **"بفترة السماح"** الفترة التي تبدأ في التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية سارية المفعول

وتنتهي بعد ستين (60) شهرًا من التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية سارية المفعول، وخلال هذه الفترة، لا يتم دفع إلا الفائدة، ولا يتم دفع أصل المبلغ من قبل المقترض للمقرض. وتتضمن فترة السماح فترة الإتاحة.

1-19 يُقصد "**بموعد دفع الفائدة**" اليوم الحادي والعشرين من شهر مارس واليوم الحادي والعشرين من شهر سبتمبر من كل سنة ميلادية وموعد السداد النهائي؛

1-20 يُقصد "**بإشعار سحب غير قابل للإلغاء**" الإشعار الصادر بالنموذج المبين في الملحق 5 المرفق بهذه الاتفاقية.

1-21 يُقصد "**بالقرض**" إجمالي أصل المبلغ المدفوع ومستحق من حين إلى آخر بموجب التسهيل.

1-22 يُقصد "**برسوم الإدارة**" الرسوم المحسوبة والمدفوعة وفقًا للمادة 2-2والمادة 2-6.

1-23 يُقصد "**بفترة الاستحقاق**" الفترة التي تبدأ في التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية سارية المفعول وتنتهي بعد ذلك التاريخ بمائتين وأربعين (240) شهرًا، بما في ذلك فترة السماح وفترة السداد.

1-24 يُقصد "**بإشعار سريان اتفاقية القرض**" إشعار كتابي بالشكل الموضح في الملحق 9 المرفق بهذه الاتفاقية، الذي يُحدد فيه موعد سريان هذه الاتفاقية.

1-25 يُقصد "**بخطاب الضمان**" خطاب الضمان الذي يقدمه الضامن لصالح المُقرض فعليا بالشكل الموضح في الملحق 6 المرفق بهذه الاتفاقية.

1-26 يُقصد "**بالمشروع**" المرحلة الثالثة لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية.

1-27 يشير "**بلد المقترض**" إلى البلد الكائن فيها المقترض، ويعني جمهورية مصر العربية.

1-28 يُقصد "**بالأطراف ذات الصلة**" أطراف العقد التجاري، وأي أطراف ذات صلة بالمشروع والضامن ؛

1-29 يُقصد "**بالرنمينبي**" (اليوان الصيني) العملة الرسمية في الوقت الحالي لجمهورية الصين الشعبية.

1-30 يُقصد "**بموعد سداد أصل المبلغ والفائدة**" تاريخ دفع الفائدة وتاريخ السداد النهائي.

1-31 يقصد "**بفترة السداد**" الفترة التي تبدأ في التاريخ الذي تنتهي فيه فترة السماح وتنتهي في تاريخ السداد النهائي.

1-32 يُقصد "**بجدول السداد**" الجدول الذي يوضح مواعيد ومبالغ سداد القرض المنصوص عليها في الملحق 10 المرفق بهذه الاتفاقية.

33-1 يُقصد "**بالعقوبات**" أي من التدابير أو الإجراءات التالية التي يجرى سنها أو إصدارها أو تطبيقها أو إدارتها أو تنفيذها أو تفسيرها من وقت لآخر من قبل أي هيئة عقوبات في شكل، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر، قوانين ولوائح وأوامر إدارية وتوجيهات، وإرشادات أو قرارات:

(أ) منع أو تقييد أي شخص من أداء أي عمل بموجب أي مستندات قانونية؛

(ب) وجود تأثيرات سلبية فى التجارة أو التشغيل أو الأعمال أو الاستثمار أو التصدير أو التمويل أو الأصول لأي شخص في أي بلد أو إقليم؛

34-1 يُقصد "**بهيئة العقوبات**" أي مؤسسة تشريعية، أو مؤسسة إدارية، أو منظمة حكومية أو دولية، أو مؤسسة دولية أو منظمة دولية (بما في ذلك أي مؤسسة حكومية أو وكالة مما سبق ذكره) تدير عقوبات اقتصادية أو مالية أو حظر تجاري، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ووزارة الخزانة الأمريكية (ويشمل ذلك مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ووزارة التجارة الأمريكية وأي وكالة حكومية أخرى تابعة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكومة المملكة المتحدة.

35-1 يُقصد "**بالشخص المقيد بالعقوبات**" أي شخص مملوك أو خاضع للسيطرة (كما هو محدد في هذه الاتفاقية، وبالإضافة إلى تفسير هذه المصطلحات وفقًا لقوانين ولوائح العقوبات المعمول بها) من قبل شخص واحد أو أكثر يكون:

(أ) حددته هيئة العقوبات (ويشمل ذلك الوارد في قائمة الكيانات الخاضعة للعقوبات أو في قائمة القطاعات الخاضعة للعقوبات) ليصبح هدفًا للعقوبات أو موضوعًا للعقوبات؛ أو

(ب) موجود أو مقيم بشكل عادي في أو تم دمجه أو تنظيمه بموجب قوانين بلد أو إقليم يكون هدفًا للعقوبات على مستوى الدولة أو على مستوى الإقليم.

36-1 يُقصد "**بالدولار الأمريكي**" أو "**USS**" العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي.

37-1 يُقصد "**بجميع أعمال المشروع**" نطاق الأعمال بموجب العقد التجاري الذي ينفذه المورد الصيني إلى جانب الأعمال المدنية خارج العقد التجاري التي تنفذها جهات مصرية.

المادة 2: شروط التسهيل واستخدامه

1-2 وفقًا لشروط هذه الاتفاقية وأحكامها، يوافق المُقرض بموجب هذه الاتفاقية على إتاحة تسهيلات القرض إلى المقترض (المشار إليها فيما بعد باسم "التسهيل") بمبلغ إجمالي لا يتجاوز مليار وأربعمائة وخمسة وستين مليون، وتسعمائة وثمانين ألف رينمينبي صيني. فقط (1,465,980,000) يوان صيني.

يجب تسجيل جميع عمليات السحب والسداد المتعلقة بالتسهيل بموجب هذه الاتفاقية بالرنمينبي. في حالة طلب السحب بالدولار الأمريكي (أو العملات الصعبة الأخرى القابلة للتحويل التي يقبلها المُقرض)، يجب تحويل المبلغ بالدولار الأمريكي إلى الرنمينبي وفقًا لسعر بيع الدولار الأمريكي (أو العملات الصعبة الأخرى القابلة للتحويل التي يقبلها المُقرض) مقابل الرينمنبي الصادر عن بنك الحساب الخاص بالمقرض في تاريخ قيام المقرض بدفع المبالغ المذكورة

وتسجيلها بالرينمنبي. يجوز سداد أي جزء من أصل المبلغ وفائدة وتكاليف أخرى مستحقة وواجبة السداد من قبل المقترض بموجب هذه الاتفاقية أو دفعها بالدولار الأمريكي (أوعملات صعبة أخرى قابلة للتحويل يقبلها المُقرض) وتسجيلها بالرينمنبي وفقًا لسعر الشراء بالدولار الأمريكي (أو عملات صعبة أخرى قابلة للتحويل يقبلها المقرض) مقابل الرينمنبي الصادرة عن بنك حساب المقرض في تاريخ استلام المقرض لهذه المدفوعات. لا يتحمل المُقرض أي مخاطر صرف العملات الأجنبية في العملية المذكورة. يتعهد المقترض بموجب هذه الاتفاقية بعدم تأثر المبالغ المستحقة والواجبة السداد من قبل المقترض بموجب هذه الاتفاقية بأي تغيير في سعر الصرف بين الرينمنبي وأي عملات أخرى أو أسعار الصرف بين العملات الأخرى غير الرينمنبي.

2-2 يكون سعر الفائدة المطبق على القرض اثنين بالمائة (2%) سنويًا. ويكون السعر المطبق على رسوم الإدارة خمسة وعشرون من مائة في المائة (0.25%). يجب أن يكون السعر المطبق على رسوم الالتزام خمسة وعشرون من مائة في المائة (0.25%) سنويًا.

3-2 تكون فترة استحقاق التسهيل مائتين وأربعين (240) شهرًا، من بينها فترة السماح ستين (60) شهرًا وفترة السداد مائة وثمانون (180) شهرًا.

4-2 يجب على المقترض تخصيص عائدات التسهيل بالكامل لغرض واحد وهو دفع ما لا يزيد عن خمسين وثلاثة وثمانين من مائة في المائة (50.83%) من مبلغ العقد التجاري، ولا يستخدمها لدفع رسوم السمسرة أو رسوم الوكالة أو العمولة.

5-2 يجب شراء البضائع والتقنيات والخدمات التي يتم شراءها باستخدام عائدات التسهيلات من الصين تفضيليا.

6-2 يدفع المقترض للمقرض رسوم الإدارة على إجمالي مبلغ التسهيل الذي يساوي ثلاثة ملايين وستمائة وأربعة وستين ألف وتسعمائة وخمسين يوان صيني (3664950) دفعة واحدة خلال ثلاثين (30) يومًا بعد أن تصبح هذه الاتفاقية سارية في موعد غايته تاريخ أول دفعة مهما كانت الاحوال، ويتم حساب المبلغ بالسعر الموضح في المادة 2-2. يتم دفع رسوم الإدارة وفقًا للحساب المحدد في المادة 4-4.

7-2 خلال فترة الإتاحة، يدفع المقترض للمقرض رسوم التزام نصف سنوية تُحسب بالسعر المبين في المادة 2-2 على رصيد التسهيل غير المسحوب وغير الملغي. تُستحق رسوم الالتزام بعد 30 يومًا من تاريخ سريان هذه الاتفاقية، وتُحتسب على أساس عدد الأيام الفعلية التي انقضت وعام مدته 360 يومًا. تستحق رسوم الالتزام على أساس يومي ويتم دفعها على شكل متأخرات إلى الحساب الذي حددته المادة 4-4 بشأن كل موعد من مواعيد دفع الفائدة.

المادة 3
سحب التسهيل

1-3 تخضع الدفعة الأولى لاستيفاء الشروط السابقة الواردة في الملحق 1 المرفق بهذه الاتفاقية (أو تنازل المُقرض عن هذه الشروط السابقة كتابيًا). في حالة إستلام المقرض شرط مسبق على نحو وافٍ من قبل المقترض، يقوم المقرض بالرد على المقترض خلال فترة معقولة في حالة قبول الشرط المسبق المذكور أو عدم قبوله (في حالة عدم قبوله، يتم ذكر أسباب الرفض).

2-3 فيما يتعلق بكل دفعة يتم صرفها بعد الدفعة الأولى ، فضلا عن استيفاء الشروط المبينة في المادة 3-1، يجب أن يخضع صرف هذا المبلغ أيضًا لاستيفاء الشروط الموضحة في الملحق 2 المرفق بهذه الاتفاقية.

3-3 يجوز تمديد فترة الإتاحة، بشرط أن يقدم المقترض طلبًا لهذا التمديد إلى المُقرض قبل ثلاثين (30) يومًا من نهاية فترة الإتاحة وتتم الموافقة على هذا الطلب من قبل المُقرض. مهما كانت الظروف، يجب ألا تتجاوز فترة الإتاحة فترة السماح. يتم إلغاء أي جزء من التسهيل غير المسحوب في نهاية فترة الإتاحة أو إلغاؤها تلقائيًا. قبل نهاية فترة الإتاحة، لا يجوز للمقترض، بدون موافقة المُقرض، إلغاء كل أو أي جزء من التسهيل غير المسحوب.

4-3 لا يُلزم المُقرض بدفع أي دفعة صرف بموجب هذه الاتفاقية ما لم يستلم كافة المستندات الواردة في المادة 3-1 أو 3-2، ويقرر بعد الفحص استيفاء الشروط السابقة لسحب التسهيل من قبل المقترض. بالنسبة لتلك الشروط التي لم يستوفها المقترض، يجوز للمقرض أن يطلب معالجة قانونية من قبل المقترض خلال فترة محددة. في حالة عجز المقترض عن إجراء المعالجة القانونية خلال فترة زمنية معقولة، يجوز للمقرض رفض صرف المبلغ.

5-3 فور قيام المُقرض بصرف المبلغ وفقًا لإشعار السحب غير القابل للإلغاء، يُعتبر المُقرض قد أكمل التزامه بالصرف بموجب هذه الاتفاقية، ويصبح هذا الصرف مديونية على المقترض. يجب على المقترض أن يسدد للمقرض أصل المبلغ المسحوب والمستحق بموجب التسهيل بالإضافة إلى أي فائدة مستحقة عليه وفقًا لهذه الاتفاقية.

6-3 لا يُلزم المُقرض بدفع أي مبالغ إضافية بموجب التسهيل إذا كان المبلغ الإجمالي للمدفوعات التي صُرفت بموجب هذه الاتفاقية يتجاوز أصل مبلغ التسهيل.

المادة 4 سداد أصل الدين وسداد الفائدة

1-4 يلتزم المقترض أن يسدد للمقرض إجمالي أصل المبلغ المسحوب والمستحق بموجب التسهيل، وجميع الفوائد المستحقة عليه والمبلغ الآخر المستحق الدفع من قبل المقترض وفقًا لشروط هذه الاتفاقية وأحكامها. بدون موافقة كتابية من المُقرض، لا يجوز تمديد فترة الاستحقاق.

2-4 يجب على المقترض سداد الفائدة المستحقة على أصل المبلغ المسحوب والمستحق بموجب هذه الاتفاقية بالسعر المبين في المادة 2-2. تُحتسب الفائدة على أساس العدد الفعلي للأيام المنقضية وعام مدته 360 يومًا، ويشمل ذلك اليوم الأول من فترة الفائدة التي تستحق خلالها، ولكن باستثناء اليوم الأخير، ويجب دفعها على شكل متأخرات في كل موعد لدفع الفائدة. إذا استحق المقترض أي دفعة بموجب هذه الاتفاقية في أي يوم غير يوم العمل المصرفي، فيجب أن يتم هذا الدفع في يوم العمل المصرفي السابق مباشرة.

3-4 يجب رد أصل المبلغ المسحوب بالكامل بموجب هذه الاتفاقية إلى المُقرض على ثلاثين (30) قسطًا متساويًا في كل موعد سداد أصل المبلغ والفائدة المستحقة خلال فترة السداد وتاريخ السداد النهائي وفقًا لجدول السداد كما هو وارد في الملحق 10 المرسل من قبل المقرض إلى المقترض بعد انتهاء فترة الإتاحة.

4-4

4-4-1 يتم تحويل أي دفعات أو تسديدات يدفعها المقترض بموجب هذه الاتفاقية إلى:

(أ) حساب المُقرض على النحو التالي:
المستفيد: بنك التصدير والاستيراد الصيني
(الرمز السريع: EIBCCNBJXXX)
البنك الفاتح للاعتماد: بنك الصين فرع نيويورك
(الرمز السريع:BKCHUS33)
رقم الحساب: 01000130

(ب) أو

أي حساب آخر قد يحدده المُقرض في إشعار كتابي موقع من المقرض المفوض بالتوقيع والذي يتم إرساله بالوسائل وفقًا للمادة 8 – 8 إلى المقترض؛

(ج) أو

أي حساب آخر يحدده الأطراف في أي تعديل على هذه الاتفاقية يُجرى كتابيًا ويُبرم بين المُقرض والمقترض.
يتفق الطرفان على تفضيل اختيار الطريقة المنصوص عليها في الفقرة (ب) أعلاه إذا اختار المقرض تغيير الحساب بموجب الفقرة (أ) أعلاه. يُشار إلى كل حساب بموجب الفقرة (أ) و(ب) و(ج) أعلاه باسم "حساب السداد". ويجب أن يتم هذا السداد مع خطاب يفيد بأن هذا السداد قد تم "[للمرحلة الثالثة لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية] اتفاقية القرض رقم[GCL20230110779] .

4-4-2 يتم سداد كافة مبالغ السداد/المدفوعات من قبل المقترض إلى المُقرض بموجب هذه الاتفاقية إلى حساب السداد فقط. لا يشكل أي سداد/دفع من قبل المقترض إلى المُقرض إلى حساب آخر غير حساب السداد أي سداد/دفعة بموجب الاتفاقية. ولا يُعفى المقترض من التزامات السداد/الدفع بموجب هذه الاتفاقية وفقًا لشروطها وأحكامها. لن يُعتبر أي سداد/دفعة قد اكتمل إلا إذا خصم المُقرض المبلغ المقابل من حساب السداد.

5-4 يجب على المُقرض أن يفتح ويحتفظ في دفتره بحساب إقراض للمقترض بعنوان "حساب حكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة النقل بجمهورية مصر العربية بخصوص المرحلة (3) لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية (ويشار إليه فيما بعد باسم "**حساب المقترض**") لتسجيل المبلغ المُستحق أو المُسدد أو المدفوع من قبل المقترض. يكون مبلغ التسهيل المسجل كما هو مسحوب ومستحق في حساب المقترض دليلاً على مديونية المقترض للمقرض ويكون ملزمًا للمقترض في حالة عدم وجود خطأ واضح.

6-4 لتجنب الشك، لا يجوز تعديل حساب المقترض إلا عن طريق تعديل هذه الاتفاقية كتابيًا وإبرام ذلك بين المُقرض والمقترض.

7-4 يحتفظ كل من المقترض والمقرض بسجلات دفترية دقيقة لأي مبلغ يُدفع بموجب التسهيل وسداد أصل المبلغ

والفائدة المستحقة بموجب هذه الاتفاقية، ويجب عليهما التحقق من هذه السجلات مرة واحدة سنويًا.

4-8 يجوز للمقترض سداد أصل المبلغ المسحوب والمستحق بموجب التسهيل عن طريق إعطاء المُقرض إشعارًا كتابيًا مسبقًا مدته 30 يومًا، ويجب أن تخضع هذا السداد المقدم لموافقة المُقرض. عند السداد مقدمًا، يدفع المقترض أيضًا للمقرض جميع الفوائد المستحقة على أصل القرض المدفوع مقدما وفقًا للمادة 4-2حتى تاريخ السداد المقدم. أي دفعة مقدمة تُدفع بموجب هذه المادة تقلل من مبلغ أقساط السداد بترتيب عكسي للاستحقاق.

٤-٩ يجب أن تتم المدفوعات بموجب هذه الاتفاقية من قِبل المقترض بعملة الاتفاقية الأصلية. وفي حال تعذر على المقترض لأي سبب من الأسباب السداد بهذه العملة الأصلية، يتعين عليه إخطار المُقرض فورًا وبشكل خطي بعدم قدرته على السداد بالعملة الأصلية. ويجوز للمُقرض، وفقًا لتقديره المنفرد، أن يسمح للمقترض بالسداد بعملة أخرى، يتم تحديدها في حينه من قبل المُقرض، وذلك بالقدر الذي تسمح به القوانين واللوائح المعمول بها، وبسعر الصرف المعلن من قبل بنك الصين الشعبية في ذلك الوقت. ويتعين على المقترض التأكد من أن جميع المدفوعات المُسددة للمُقرض يتم استلامها كصافي مبلغ، ويتحمل المقترض كافة التكاليف المتعلقة بسعر الصرف أو التحويل أو تحويل المبالغ المستحقة للمُقرض.

4-10 في حال تم تعليق المشروع أو إنهاؤه دون إتمامه، و/أو قام المستخدم النهائي بفسخ العلاقة التعاقدية مع المورد الصيني/المقاول الصيني بموجب العقد التجاري أو مع أي مقاول صيني مؤهل آخر قبل اكتمال المشروع، يجوز للمُقرض، من خلال إشعار كتابي يوجّه إلى المقترض، أن يُنهي عملية السحب من التسهيلات الائتمانية و/أو أن يُعلن أن كامل مبلغ الأصل والفوائد المستحقة وجميع المبالغ الأخرى المستحقة تصبح واجبة السداد وفقًا للجدول المحدد.

المادة 5 الإقرارات والضمانات التي يقدمها المقترض

يقر المقترض ويضمن للمقرض بموجب هذه الاتفاقية ما يلي:

5-1 المقترض هو حكومة جمهورية مصر العربية ويمثله وزارة النقل في جمهورية مصر العربية، ويتمتع بصلاحية مطلقة وحقوق قانونية لاقتراض التسهيل وفقًا للشروط والأحكام الواردة أدناه.

5-2 أكمل المقترض جميع التفويضات والأعمال والإجراءات التي تتطلبها قوانين بلد المقترض لكي تشكل هذه الاتفاقية التزامات صحيحة وملزمة قانونًا للمقترض وفقًا لشروطها، ويشمل ذلك الحصول على جميع الموافقات والتفويضات من السلطات المختصة في بلد المقترض، وتنفيذ جميع التسجيلات أو الملفات وفقًا لما تقتضيه قوانين بلد المقترض، وتكون هذه الموافقات والتفويضات والتسجيلات والملفات سارية المفعول و نافذة بصورة كاملة.

5-3 اعتبارًا من التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية سارية المفعول، تشكل هذه الاتفاقية التزامًا قانونيًا وصحيحًا وملزمًا للمقترض.

5-4 لا يتأخر المقترض في السداد بموجب أي قانون أو اتفاقية تنطبق عليه؛ فقد يترتب على التأخير في السداد تأثير

جوهري وضار في قدرته على أداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية ولم يحدث أي حالة تخلف عن السداد بموجب هذه الاتفاقية.

5-5 تعين على المقترض أن يضمن ويتعهد بموجب هذا بأن العقد التجاري لن يتم إنهاؤه أو إلغاؤه، ودون تقديم طلب كتابي (بشكل أساسي في النموذج المنصوص عليه في الملحق 11-1 من هذا المستند) والموافقة الكتابية المسبقة من المقرض (بالتصرف بشكل معقول) (بشكل أساسي في النموذج المنصوص عليه في الملحق 11-2 من هذا المستند)، لن يتم إجراء أي تغيير أو تعديل أو إضافة جوهرية (باستثناء الموضوعات الفنية التي قد لا تؤثر على الشروط التجارية بشكل مادي) على العقد التجاري.

6-5 يُشكل توقيع المقترض على هذه الاتفاقية، وتنفيذه لالتزاماته بموجبها، أعمالاً تجارية. لا يحق للمقترض أو أي من أصوله التمتع بأي حق في الحصانة، لأسباب تتعلق بذات سيادة أو خلاف ذلك، من التحكيم أو الدعاوى القضائية أو التنفيذ أو أي إجراء قانوني آخر فيما يتعلق بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية، حسب مقتضى الحال، في أي ولاية قضائية.

يتفق المقترض والمقرض بموجب هذا على أن التنازل عن الحصانة لا ينطبق على (أ) الممتلكات (بما في ذلك الحسابات المصرفية) التي تستخدمها بعثة دبلوماسية أو قنصلية لجمهورية مصر العربية؛ (ب) الممتلكات ذات الطابع العسكري و/أو الخاضعة لسيطرة سلطة عسكرية أو وكالة دفاعية تابعة للمقترض؛ (ج) الممتلكات المخصصة للاستخدام العام أو الحكومي (بخلاف الممتلكات المخصصة للاستخدام التجاري) من قبل جمهورية مصر العربية؛ و(د) الممتلكات أو الأصول أو الإيرادات أو أي حسابات للبنك المركزي المصري باسمه أو لحسابه الخاص.

7-5 جميع المعلومات المقدمة إلى المُقرض من قبل المقترض صحيحة ودقيقة من جميع الجوانب الجوهرية.

8-5 لا يكون أي من المقترض أو الشركات التابعة له أو أي أطراف ذات صلة أو أي مساهمين أو كبار المسؤولين أو المديرين أو الموظفين لدى المقترض أو الشركات التابعة له أو أي أطراف ذات صلة (يشار إليهم مجتمعين بـ "الأطراف الملتزمة") ما يلي:

(1) شخصًا مقيدًا بعقوبات؛
(2) شخص منتهكًا لـ أو انتهك أي عقوبات مفروضة أو معتمدة من قبل أي سلطة عقو بات؛
(3) شخص مشاركًا في أي معاملة أو نشاط أو سلوك يمكن توقعه بشكل معقول أن يؤدي به أو بهم إلى أن يصبح أو يصبحوا شخصًا مقيدًا بالعقوبات؛ أو
(4) شخصاً خاضعًا أو مشاركًا بطريقة أخرى في أي تحريات أو مطالبات أو دعاوى قضائية أو تحقيقات أو إجراءات أخرى تتعلق بالعقوبات.

9-5 يدير المقترض وكل من الشركات التابعة له أعماله وفقًا لقوانين مكافحة الفساد المعمول بها في الصين ويقوم بوضع ويحافظ على سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز وتحقيق الالتزام بهذه القوانين. ودون الحد من ما سبق، لم يرتكب المقترض أو أي من الشركات التابعة له، أو أي شخص آخر يتصرف نيابة عن المقترض أو أي من الشركات التابعة له، أو شارك في أي ممارسة فساد فيما يتعلق بأي من المعاملات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو العقد التجاري أو أي مستندات أخرى.
يقر المقترض ويضمن للمقرض أن الإقرارات والضمانات سالفة الذكر ستكون صحيحة ودقيقة طوال فترة الاستحقاق مع الإشارة إلى الحقائق والظروف القائمة من وقت لآخر. يقر المقترض بأن المُقرض قد أبرم هذه

الاتفاقية بالاعتماد على الإقرارات والضمانات الواردة في هذه المادة.

مادة 6 تعهدات خاصة

6-1 يتعهد المقترض بموجب هذه الاتفاقية للمقرض بأن التزامات ومسؤوليات المقترض بموجب هذه الاتفاقية مباشرة وغير مشروطة وعامة وتعتبر وسوف تعتبر على الأقل متساوية ومتماشية في حق الدفع والضمان مع جميع المديونيات الأخرى الحالية أو المستقبلية غير المضمونة وغير الثانوية (كلا الفعلية والمحتملة) للمقترض. أي تفضيل أو أولوية يمنحها المقترض لمثل هذه المديونية تنطبق على الفور على هذه الاتفاقية دون طلب مسبق من المقرض.

6-2 يتعهد المقترض للمُقرض بضمان استخدام جميع المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقية للأغراض الموضحة في المادة 2-4 والمادة 2-5 ودفع الفائدة وأي مبالغ أخرى مستحقة الدفع بموجب هذه الاتفاقية وتسديد أصل المبلغ إلى المُقرض وفقاً للشروط والأحكام بموجب هذه الاتفاقية. يجب أن يكون أداء المقترض لجميع التزاماته بموجب هذه الاتفاقية غير مشروط في جميع الظروف.

6-3 تُدفع جميع المبالغ من قبل المقترض بموجب هذه الاتفاقية بالكامل إلى المُقرض دون مقاصة أو دعوى مضادة أو مبلغ محتجز وبدون أي خصم أو استقطاع بسبب أو على أساس أي ضرائب أو أي رسوم. في حالة مطالبة المقترض بموجب القانون بإجراء أي خصم أو استقطاع من أي دفعة بموجب هذه الاتفاقية، يجب على المقترض أن يدفع للمقرض على الفور هذا المبلغ الإضافي الذي سيؤدي إلى الاستلام الفوري للمقرض للمبلغ بالكامل الذي كان من الممكن أن يتم استلامه بموجب هذه الاتفاقية لو لم يتم إجراء مثل هذا الخصم أو الاستقطاع.

6-4 يتعهد المقترض للمقرض بموجب هذه الاتفاقية باتخاذ خطوات فورية واستيفاء جميع الشروط اللازمة لكي تظل جميع الموافقات والتفويضات والتسجيلات والملفات الموضحة في المادة 5-2 سارية المفعول و نافذة بصورة كاملة.

6-5 يدرج المقترض جميع المبالغ المستحقة والواجبة الدفع، أو التي ستصبح مستحقة وواجبة الدفع للمقرض بموجب هذه الاتفاقية في جميع ميزانياته السنوية خلال كل سنة مالية. ومع ذلك، فإن تقاعس المقترض عن إدراج مخصصات مماثلة في ميزانيته لن يقلل أو يؤثر بأي شكل من الأشكال في التزاماته بموجب هذه الاتفاقية أو يستخدمه كدفاع عن عدم سداد أي دفعة مستحقة بموجب اتفاقية القرض.

6-6 يقدم المقترض إلى المقرض المستندات التالية ويتعهد للمقرض بموجب هذه الاتفاقية بأن المعلومات الواردة في هذه المستندات صحيحة ودقيقة:

(1) يقدم المقترض إلى المقرض تقارير نصف سنوية خلال فترة الاستحقاق عن التقدم الفعلي وحالة تشغيل المشروع واستخدام عائدات التسهيل المصروفة.

(2) يتيح المقترض للمقرض أي معلومات أخرى تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية في أي وقت يطلبه المقرض بشكل معقول.

7-6 يحق للمقرض الفحص والإشراف على استخدام عائدات التسهيل وتنفيذ هذه الاتفاقية. يجب على المقترض تسهيل الفحص والإشراف المذكورين أعلاه للمُقرض، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مطالبة السلطة المختصة بإصدار تأشيرة دخول متعدد طويلة الأجل لـ (بلد المقترض) إلى موظف القرض التابع للمقرض.

8-6 خلال فترة الاستحقاق، يجب على المقترض إبلاغ المُقرض كتابيًا خلال 30 يومًا من تاريخ وقوع الأحداث التالية:

(1) أي قرار جوهري أو تغيير أو حادث أو أي حقائق مهمة أخرى تتعلق بالمشروع أو المقترض؛

(2) أي تغيير في الأشخاص المفوض لهم السلطة ونموذج توقيعاتهم المتعلق بسحب التسهيل بموجب هذه الاتفاقية؛

(3) أي تغيير في عنوان الاتصال الخاص بالمقترض كما هو موضح في المادة 8-8؛

(4) حدوث أي حالة من حالات التخلف عن السداد كما هو موضح في المادة 7؛

9-6 يلتزم المقترض بإخطار المُقرض، بدون تأخير، عند علمه بوقوع أي حدث أو نزاع قد يحد أو يقيد أو يتداخل أو يؤثر سلبًا بطريقة أخرى في أداء أي طرف لالتزاماته بموجب العقد التجاري، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر، أي حدث أو نزاع يتعلق بما يلي:

(1) الضرائب؛ و

(2) عجز أي طرف عن الوفاء بالتزاماته ذات الصلة في الوقت المناسب بموجب هذا العقد التجاري.

لضمان التنفيذ الصحيح للعقد التجاري، يجب على المقترض اتخاذ كل هذه الإجراءات على الفور والتنسيق مع الأطراف ذات الصلة لتلافي وتقليل التأثير الناجم عن هذا الحدث أو النزاع المذكور أعلاه.

10-6 يتعهد المقترض للمُقرض بأنه طالما ظل أي مبلغ متأخرًا بموجب هذه الاتفاقية، فلن يشارك المقترض في الأنشطة التي، في رأي المُقرض، ستؤثر بشكل جوهري أو سلبي فى أداء التزامات المقترض بموجب هذه الاتفاقية.

11-6 يتعهد المقترض للمقرض أنه بناءً على طلب المقرض، يقدم المقترض للمقرض في غضون ستة أشهر من الانتهاء من المشروع تقرير ملخص إنجاز المشروع ويقدم خلال الفترة التي يطلبها المقرض المستندات والمهمات اللازمة للتقييم النهائي للمشروع بعد تنفيذه. يجب على المقترض التأكد من صحة ودقة وسريان واتاحة واكتمال المستندات والمهمات المقدمة.

12-6 يقر المقترض ويضمن ويتعهد بموجب هذه الاتفاقية بأن التزاماته ومسؤولياته بموجب هذه الاتفاقية مستقلة ومنفصلة عن تلك المنصوص عليها في الاتفاقيات مع الدائنين الآخرين (سواء الدائنين الرسميين أو دائني مجموعة باريس أو دائنين آخرين)، ولا يجوز للمقترض أن يطلب من المُقرض أي نوع من الشروط والأحكام المماثلة التي ذُكرت أو قد تُذكر في الاتفاقيات مع دائنين آخرين.

13-6 يتعهد المقترض للمُقرض بأن يعمل المقترض على ويضمن عمل أي أطراف ملتزمة أخرى على ما يلي:

(1) الامتثال للعقوبات فيما يتعلق بالقيام بأي أعمال أوسلوكيات، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، بموجب المشروع أو العقد التجاري؛

(2) الكشف طوعًا أو بناءً على طلب المُقرض من وقت لآخر، وفي الوقت المناسب وبشكل كافٍ، عن أي مستندات أو معلومات تتعلق بالعقوبات، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) حقيقة أن أي طرف ملتزم أصبح شخصًا مقيدًا بالعقوبات؛

(ب) حقيقة مشاركة أي طرف ملتزم في أي تحريات أو مطالبات أو دعاوى قضائية أو تحقيقات أو إجراءات أخرى تتعلق بالعقوبات؛

(ج) أي دول أو صناعات أو ممتلكات ذات صلة بأعمال وعمليات أي طرف ملتزم أو العقد التجاري أو المشروع مستهدفة أو مقيدة بعقوبات، وتشمل العقوبات التي قد تؤدي إلى أن يصبح أي طرف ملتزم شخصًا مقيدًا بعقوبات؛ و

(د) أي ظروف أخرى قد يكون لها عواقب وخيمة على هذه الاتفاقية بسبب العقوبات

(3) التعاون مع المُقرض لإتاحة معلومات كافية بناءً على طلبه من وقت لآخر، وفي الوقت المناسب وبشكل كافٍ، لغرض الامتثال لأي عقوبات ومتطلبات مكافحة غسيل الأموال ومحاربة الإرهاب؛ و

(4) تفويض المُقرض بشكل نهائي لا رجعة فيه، حسبما يتراءى له وحده لأغراض الامتثال للعقوبات ومتطلبات تمويل مكافحة غسل الأموال ومحاربة الإرهاب، بالكشف عن معلومات إلى سلطات العقوبات أو سلطات تنظيمية أخرى أو وكالات مختصة أخرى.

14-6 يتعهد المقترض للمُقرض بألا وبضمان ألا تقوم أي أطراف ملتزمة أخرى بما يلي:

1) يصبح خاضعًا أو هدفًا للعقوبات؛

(2) يستخدم أي مبالغ مقدمة بشكل مسبق بموجب أي تسهيل بشكل مباشر أو غير مباشر أو إقراض هذه المبالغ أو المساهمة فيها أو إتاحتها بأي طريقة أخرى لأي شخص حيث غرض أو أثر استخدام هذه المبالغ أو إقراضها أو المساهمة بها أو إتاحتها بطريقة أخرى:

(1) يكون تمويل أو تسهيل أي نشاط من شأنه أن يكون في ذلك الوقت خرقًا للعقوبات أو يكون نشاطًا مع أو لصالح شخص مقيد بعقوبات؛ أو

(2) يمكن أن يُتوقع بشكل معقول أن يؤدي إلى خرق العقوبات من قبل طرف ملتزم، أو المُقرض أو أي من مكاتبه الفرعية أو الشركات التابعة له أو الوكيل أو أي شخص آخر؛

(3) تمويل كل أو أي جزء من إحدى الدفعات بموجب هذه الاتفاقية بشكل مباشر أو غير مباشر من العائدات

المستمدة من أي عمل أو معاملة محظورة بموجب العقوبات، والتي تتم مع شخص مقيد بعقوبات أو قانونيًا بطريقة أخرى إلى خرق العقوبات من قبل المُقرض أو أي من مكاتبه الفرعية أو الشركات التابعة له أو الوكيل؛ أو

(4) تنفيذ أي معاملات أو أنشطة أو تشغيلات أو سلوكيات، فيما يتعلق بأي تشغيلات وسلوكيات تتم، تشمل على سبيل المثال لا الحصر بموجب المشروع أو العقد التجاري، انتهاكًا للعقوبات أو قد تؤدي إلى أن يصبح أي طرف ملتزم شخصًا مقيدًا بعقوبات.

15-6 إذا قرر المُقرض، حسبما يتراءى له وحده، أن تنفيذ هذه الاتفاقية و/أو إنشاء أو تمويل أو السماح ببقاء كل أو جزء من القرض غير مدفوع أو كلهم بموجب هذه الاتفاقية أصبح مستحيلاً أو محظورًا بموجب القانون أو اللوائح، أو قد يؤدي إلى معاقبة المُقرض أو أي من مكاتبه الفرعية أو الشركات التابعة له أو الوكيل، يجوز للمقرض إخطار المقترض بذلك ويحق له في الوقت نفسه اتخاذ إجراء أو أكثر من الإجراءات التالية:

(1) إلغاء أي تسهيل متاح؛

(2) الإعلان عن أن كل القروض أو جزء منها، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة وجميع المبالغ الأخرى المستحقة أو المتأخرة للمقرض بموجب هذه الاتفاقية تكون مستحقة وواجبة الدفع على الفور؛

(ج) الخصم المباشر للمبلغ المتأخر والمستحق وواجب الدفع من قبل المقترض بموجب هذه الاتفاقية، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر، القروض المتأخرة، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة وجميع المبالغ الأخرى المستحقة، من أي حساب للمقترض (محدد بأي عملة) مفتوح مع المُقرض أو الوكيل أو أي مكاتب فرعية داخلية وخارجية أخرى للمقرض أو الوكيل؛ أو

(د) ممارسة أي حقوق أخرى للمقرض بموجب هذه الاتفاقية ووفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها.

16-6 يتعهد المقترض للمقرض بأنه سوف يضمن أن كل من الشركات التابعة له سوف:

(أ) تدير أعمالها وفقًا لقوانين مكافحة الفساد المعمول بها في الصين (إذا وجب التطبيق)، وتحافظ على السياسات والإجراءات المصممة لتعزيز وتحقيق الامتثال لهذه القوانين واتخاذ جميع الخطوات المعقولة والحكيمة لضمان التزام كل من وكلائها ومساهميها وكبار المسؤولين ومديريها وموظفيها لهذه القوانين؛

(ب) تزويد المقرض أو أي سلطة أخرى ذات صلة في الصين، فور علمها بها، بتفاصيل أي ممارسة فساد من قبل أي مورد أو مقاول أو وكيل أو شريك تجاري فيما يتعلق بأي معاملة متوقعة بموجب العقد التجاري؛ و

(ج) التعاون مع المقرض بناءً على طلبه من وقت لآخر، لغرض أي تدقيق أو تحقيق داخلي للمقرض فيما يتعلق بأي ممارسة فساد فعلية أو محتملة فيما يتعلق بالمشروع.

17-6 يتعهد المقترض أمام المُقرض بأنه لن يقوم ويضمن عدم قيام كل من الشركات التابعة له بما يلي:

(أ) استخدام عائدات التسهيل بشكل مباشر أو غير مباشر لأي غرض من شأنه أن ينتهك أي قوانين مكافحة الفساد المعمول بها في الصين؛ أو

(ب) ارتكاب أو الاشتراك في أي ممارسة فساد فيما يتعلق بأي من المعاملات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو العقد التجاري أو قبول أي ممارسة فساد من أي مورد أو مقاول أو وكيل أو شريك تجاري فيما يتعلق بأي معاملة ينص عليها العقد التجاري.

المادة 7 حالات التخلف عن السداد

7-1 تعتبر كل من الحالات والظروف التالية حالة تخلف عن السداد:

(1) عجز المقترض، لأي سبب من الأسباب، عن دفع أي مبلغ أصلي أو فائدة أو رسوم التزام أو رسوم إدارية أو مبالغ أخرى مستحقة وواجبة الدفع وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية؛

(2) أي إقرار أوضمان يقدمه المقترض بموجب المادة 5 أو المادة 6 أو مواد أخرى من هذه الاتفاقية، أو أي شهادة أو مستند أو مادة يقدمها ويسلمها المقترض بموجب هذه الاتفاقية يثبت عدم صحتها من حيث أي جانب جوهري؛

(3) إخفاق المقترض في أداء أي من التزاماته الأخرى بموجب هذه الاتفاقية في الموعد المحدد أو مخالفة أيًا من اتفاقاته وتعهداته بموجب هذه الاتفاقية، وعدم معالجة هذه المخالفة بشكل يرضي المُقرض في غضون 30 يومًا بعد استلام إشعار كتابي من المُقرض يطلب منه القيام بذلك؛

(4) حدوث أي واقعة أخرى تشكل إخلالاً من جانب المقترض فيما يتعلق بأي اتفاقية أخرى تتعلق باقتراض أموال أو تقديم ضمان، بين المقترض وأي بنوك أو مؤسسات مالية (بما في ذلك المُقرض وأي من الشركات التابعة له، شريطة أن تقتصر تلك الشركات التابعة على البنوك والمؤسسات المالية).

(5) ما لم يتم إعتماده من قبل المقرض خلافاً لذلك، حدوث تغييرات كبيرة فيما يتعلق بالمشروع أو المقترض، والتي قد يكون لأي منهما، في رأي المقرض، تأثير سلبي جوهري في قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية؛

(6) قيام المقترض بوقف أو تعليق السداد لدائنيه بشكل عام؛

(7) وقف تنفيذ خطاب الضمان أوعدم تنفيذه بشكل كامل، لأي سبب من الأسباب، أو أصبح غير قابل للتنفيذ، أو أن هناك أي نزاع بشأنه، أو أصبح من المستحيل على الضامن أداء أي من التزاماته بموجب خطاب الضمان؛

(8) أي أحداث أو ظروف أخرى، وفقًا للحكم المعقول للمقرض، أنه يمكن إعتبارها موقفاً له تأثير عكسي على قدرة المقترض على تنفيذ إلتزاماته بموجب الإتفاقية.

7-2 عند وقوع أي من حالات التخلف عن السداد المذكورة أعلاه وفي أي وقت أو أوقات بعد ذلك (ما لم يتم التنازل عن حالة التخلف عن السداد هذه أو حلها على نحو يرضي المقرض)، يجوز للمقرض، من خلال إشعار كتابي إلى المقترض، اتخاذ أي من الإجراءات التالية أو جميعها (ولكن دون الإخلال بأي حقوق وإجراءات إصلاحية أخرى متاحة له):

(1) الإعلان عن أصل القرض والفائدة المستحقة عليه وجميع المبالغ الأخرى واجبة الدفع بموجب هذه الاتفاقية، وعندها تصبح هذه المبالغ مستحقة وواجبة الدفع على الفور دون طلب آخر أو إشعار أو أي إجراء قانوني آخر من أي نوع؛

(ب) إلغاء التسهيل بدون أن يستخدمه المقترض أو الإعلان عن إنهاء التسهيل دون تقديم إشعار مسبق وعندها يتوقف فورًا التزام المُقرض بصرف المزيد من المبالغ بموجب هذه الاتفاقية.

(ج) إنفاذ حقوقه بموجب الضمان

7-3 في حالة حدوث أي تغيير في القوانين أو السياسات الحكومية في دولة المقرض أو المقترض، مما يجعل من المستحيل على المقرض أو المقترض أداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، يجوز للمقرض، عن طريق إشعار كتابي إلى المقترض، إنهاء صرف التسهيل، أو إعلان أن جميع المبالغ وهي أصل القرض والفوائد المستحقة وجميع المبالغ الأخرى الواجبة الدفع بموجب هذه الاتفاقية مستحقة وواجبة الدفع على الفور من قبل المقترض دون طلب آخر أو إشعار أو أي إجراء قانوني أخر من أي نوع.

المادة 8 مواد متنوعة

8-1 يتنازل المقترض بموجب هذه الاتفاقية تنازلا نهائيًا لا رجعة فيه عن أي حصانة لأسباب سيادية أو غير ذلك لنفسه أو لممتلكاته فيما يتعلق بأي إجراءات تحكيم وفقًا للمادة 8-5 من هذه الاتفاقية أو بتنفيذ أي حكم تحكيم بموجبها. يتفق المقترض والمقرض بموجب هذا على أن التنازل عن الحصانة لن ينطبق على (أ) الممتلكات (بما في ذلك الحسابات المصرفية) التي تستخدمها بعثة دبلوماسية أو قنصلية لجمهورية مصر العربية؛ (ب) الممتلكات ذات الطابع العسكري و/أو الخاضعة لسيطرة سلطة عسكرية أو وكالة دفاعية للمقترض؛ (ج) الممتلكات المخصصة للاستخدام العام أو الحكومي (على النقيض من الممتلكات المخصصة للاستخدام التجاري) من قبل جمهورية مصر العربية؛ و(د) الممتلكات أو الأصول أو الإيرادات أو أي حسابات للبنك المركزي المصري باسمه أو لحسابه الخاص.

8-2 بدون موافقة كتابية مسبقة من المُقرض، لا يجوز للمقترض التنازل عن أو نقل كل أو أي جزء من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية بأي شكل من الأشكال إلى أي طرف ثالث. يحق للمقرض التنازل عن أو نقل كل أو أي جزء من حقوقه ومصالحه والتزاماته بموجب هذه الاتفاقية إلى طرف ثالث مع إشعار للمقترض. يجب على

المقترض التوقيع على جميع هذه المستندات والقيام بالأعمال والأشياء اللازمة التي قد يطلبها المُقرض بشكل معقول لغرض إتمام واستكمال أي تنازل أونقل، بشرط أن يتحمل المقرض أي تكاليف يتكبدها المقترض تتعلق بذلك.

3-8 هذه الاتفاقية مستقلة قانونيًا عن العقد التجاري ذي الصلة. لن تؤثر أي مطالبات أو نزاعات تنشأ عن العقد التجاري على التزامات المقترض بموجب هذه الاتفاقية.

4-8 تخضع هذه الاتفاقية وكذلك حقوق والتزامات الأطراف بموجب هذه الاتفاقية لقوانين الصين وتُفسر وفقًا لها.

5-8 يجب حل أي نزاع ينشأ عن هذه الاتفاقية أو يتعلق بها من خلال المشاورات الودية. إذا لم يتم التوصل إلى تسوية من خلال هذه المشاورات، يحق لكل طرف تقديم هذا النزاع إلى التحكيم. يحق لكل طرف عرض هذا النزاع على الغرفة التجارية الدولية (ICC) للتحكيم. يتم التحكيم وفقًا لقواعد التحكيم الخاصة بالغرفة التجارية الدولية (ICC) وقت تقديم طلب التحكيم. ويكون حكم التحكيم نهائياً وملزماً لكلا الطرفين. ويتم التحكيم في باريس، فرنسا.

6-8 يعين المقترض بموجب هذه الاتفاقية بشكل نهائي سفارته في الصين بعنوانها No.2, Ri Tan Dong Lu, Beijing, China كوكيل معتمد له للاستلام والإقرار نيابة عنه بإرسال أي إشعار أو أمر قضائي أو استدعاء أو أمر أو حكم أو وثائق قانونية أخرى في الصين. إذا لم يعد الوكيل المذكور أعلاه (أو خليفته) يعمل لأي سبب من الأسباب كوكيل للمقترض لاستلام المستندات القانونية على النحو سابق الذكر، فيجب على المقترض على الفور تعيين وكيل خلفًا له يرضي المقرض. يوافق المقترض بموجب هذه الاتفاقية على أنه سيتم إرسال أي من هذه المستندات القانونية بشكل كافٍ إذا تم تسليمها إلى الوكيل لإرسالها على عنوانه في الوقت الحالي في بكين، سواء قدم هذا الوكيل إشعارًا بذلك إلى المقترض أم لا.

7-8 يجب على المقترض أن يحافظ على السرية التامة لجميع الشروط والأحكام ومعايير الرسوم بموجب هذه الاتفاقية أو المتعلقة بهذه الاتفاقية. بدون موافقة كتابية مسبقة من المُقرض، لا يجوز للمقترض الإفصاح عن أي معلومات بموجب هذه الاتفاقية أو تتعلق بهذه الاتفاقية إلى أي طرف أخر ما لم يكن ذلك مطلوبًا بمقتضى القانون المعمول به أو محكمة إختصاص قضائي أو أي إختصاص قضائي معني، أو جهة حكومية أو إشرافية أو تنظيمية.

8-8 جميع الإشعارات أو المستندات الأخرى المتعلقة بهذه الاتفاقية يجب أن تكون كتابية ويجب تسليمها أو إرسالها إما بشكل شخصي أو عن طريق البريد أو الفاكس إلى العنوان أو رقم الفاكس التالي لكلا الطرفين؛ في حالة تغيير العنوان أو رقم الفاكس التالي لأي طرف بموجب هذه الاتفاقية، يجب على هذا الطرف إبلاغ الطرف الآخر فورًا بالطريقة الموضحة في هذه الاتفاقية:

إلى المُقرض: بنك التصدير والاستيراد الصيني
رقم 30، شارع فوشينجميني، منطقة شيتشنج، بكين 100031،الصين
فاكس رقم: 8610-83578516
هاتف رقم: 8610-83578529

جهة الاتصال: مسؤول الدولة في إدارة الأعمال السيادية

إلى المقترض: وزارة النقل في جمهورية مصر العربية

_____ (عنوان المقترض)
فاكس رقم.:
هاتف:
جهة الاتصال:

يعتبر أي إشعار أو مستند موجه إلى الطرف المعني بموجب هذه الاتفاقية قد تم تسليمه:
(1) إذا تم إرساله عن طريق التسليم الشخصي: في وقت التسليم؛
(2) إذا تم إرساله بالبريد: بعد 15 يومًا من الإرسال (باستثناء أيام السبت والأحد والعطلات الرسمية)؛
(3) إذا تم إرساله بالفاكس، عندما يتم إرسال الإشعار أو المستند عبر جهاز الفاكس.

9-8 يجب توقيع هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية. يجب أن تكون المذكرات والمستندات المكتوبة الأخرى المسلمة بين المقترض والمقرض بموجب هذه الاتفاقية مكتوبة باللغة الإنجليزية. حررت هذه الاتفاقية من نسختين لهما نفس الأثر القانوني.

10-8 ما لم ينص على خلاف ذلك، لن يؤدي أي إخفاق أو تأخير من جانب المُقرض في ممارسة أي من حقوقه أو سلطته أو امتيازاته بموجب هذه الاتفاقية إلى إضعاف هذا الحق أو السلطة أو الامتياز أو العمل كتنازل عنه، ولا يجوز لأي ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو السلطة أو الامتياز يمنع أي ممارسة أخرى لها أو ممارسة أي حق أو سلطة أو امتياز آخر.

11-8 تعتبر ملاحق هذه الاتفاقية جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ولها نفس الأثر القانوني لهذه الاتفاقية.

12-8 تتم تسوية المسائل التي لم تتناولها هذه الاتفاقية من خلال المشاورات الودية وتوقيع الاتفاقيات التكميلية بين المقترض والمقرض.

المادة 9 شروط سريان مفعول إتفاقية القرض

1-9 تصبح هذه الاتفاقية سارية عند استيفاء الشروط التالية:

(1) التوقيع على هذه الاتفاقية على نحو وافٍ من قبل المُقرض والمقترض؛

(2) استلام المُقرض نسخًا من الموافقة الصادرة من السلطات المختصة في بلد المقترض بالموافقة على الاقتراض من قبل المقترض بموجب هذه الاتفاقية؛

(3) التوقيع على اتفاقية كونسورتيوم تفصيلية مرضية للمقرض على نحو وافٍ، والتي تحدد الواجبات ونطاق أعمال كل طرف فيها.

(4) إصدار خطابات التزام موجهة إلى المُقرض من قبل كل من المقترض والمورد الصيني، مع التعهد بأنه في حالة ظهور فجوة إضافية في التمويل أثناء تنفيذ المشروع، يجب سد الفجوة في التمويل ذاتيًا من خلال التشاور بين المستخدم النهائي والمورد الصيني دون استخدام عائدات القرض.

(5) التوقيع على عقد تجاري تكميلي للمشروع على نحو وافٍ من قبل الأطراف المعنية، وتحديد على ما يلي:

(أ) تولى المورد الصيني المسؤولية الإدارية بالكامل لجميع أعمال المشروع، ويشمل ذلك التنسيق والربط بين نطاق الأعمال بموجب العقد التجاري والأعمال المدنية خارج نطاق العقد التجاري؛ و

(ب) مراجعة شهادات التسليم النهائي للأعمال المدنية خارج نطاق العقد التجاري والموافقة عليها من قبل المورد الصيني قبل إصدارها.

(6) توقيع الاتفاقية الإطارية على نحو وافٍ وسريانها.

2-9 تاريخ سريان هذه الاتفاقية يجب أن يكون التاريخ المحدد في إشعار سريان اتفاقية القرض الذي يرسله المُقرض إلى المقترض بعد الاستيفاء الكامل لجميع الشروط السابقة لسريان هذه الاتفاقية .

3-9 في حالة عدم سريان هذه الاتفاقية خلال عام واحد بعد توقيع الطرفين، يحق للمقرض إعادة تقييم شروط تنفيذ المشروع وشروط استخدام التسهيل وسيقوم الطرفان بالإعداد لعقد إجتماع لتحديد ما إذا كان سيستمر في تنفيذ هذه الاتفاقية أم لا.

إثباتاً لما تقدم، قام الطرفان بتوقيع هذه الاتفاقية على نحو وافٍ نيابة عنهما، من قبل ممثليهما المفوضين تفويضًا صحيحًا، في التاريخ المحدد في بداية هذه الاتفاقية.

التوقيع : (توقيع)_____ **التوقيع :(توقيع)_____**

الاسم: (مطبوع _____ **الاسم: (مطبوع _____**

المسمى الوظيفي: _____ **المسمى الوظيفي: _____**

بالنيابة عن_____ (المقترض) **بالنيابة عن بنك التصدير والاستيراد الصيني**

وزارة النقل ممثلة في الهيئة القومية للأنفاق

الملاحق:

1. الشروط السابقة للسحب الأول
2. الشروط السابقة لكل سحب بعد السحب الأول
3. التوكيل الرسمي (للتوقيع)
4. التوكيل الرسمي (للسحب)
5. نموذج إشعارسحب غير قابل للإلغاء
6. خطاب الضمان
7-1. نموذج الرأي القانوني (بشأن المقترض)
7-2. نموذج الرأي القانوني (بشأن الضامن)
8-1. التوكيل الرسمي غير قابل للإلغاء وخطاب تأكيد لوكيل استلام المستندات والإجراءات القانونية التابع للمقترض
8-2. التوكيل الرسمي غير قابل للإلغاء وخطاب تأكيد لوكيل استلام المستندات والإجراءات القانونية التابع للضامن
9- نموذج إشعار سريان مفعول اتفاقية القرض
10. نموذج جدول السداد

11-1 نموذج طلب إعتماد التعديل في العقد التجاري

11-2 نموذج إعتماد التعديل في العقد التجاري

ملحق 1
الشروط السابقة للسحب الأول

بناءً على الطلب الذي قدمه المقترض إلى المُقرض لصرف الدفعة الأولى، لا يُلزم المُقرض بدفع أي مبلغ من هذا القبيل للمقترض إذا لم يستوف المقترض الشروط التالية ويستلم المُقرض المستندات التالية على نحو يرضيه:

(1) نسخ من هذه الاتفاقية تم التوقيع عليها على نحو واف من قبل جميع الأطراف تباعًا وأصبحت سارية المفعول؛

(2) استلم المُقرض النسخة الأصلية من خطاب الضمان المقبول لديه والصادر على نحو واف من الضامن. تم تحرير أصل خطاب الضمان على نحو واف من قبل الضامن وأصبح ساري المفعول؛

(3) نسخ طبق الأصل معتمدة من العقد التجاري ومستندات أخرى ذات صلة تتعلق به مقبولة لدى المُقرض تم توقيعها على نحو واف من قبل جميع الأطراف وأصبحت سارية المفعول؛

(4) جدول السحب المقدم من المقترض والذي تم الاعتراف به وقبوله من قبل المُقرض؛

(5) تفويض المقترض، والذي بموجبه يفوض المقترض ممثل واحد أو أكثر للتوقيع على هذه الاتفاقية، وإشعار سحب غير قابل للإلغاء وأي مستندات أخرى تتعلق بهذه الاتفاقية، ونموذج توقيع هؤلاء الممثلين المعتمدين.

(6) فيما يتعلق بالضامن، نسخ طبق الأصل معتمدة من:
(أ) دليل مستندي على سلطة الضامن في التوقيع على خطاب الضمان وتسليمه وتنفيذه؛

(ب) دليل مستندي على سلطة الشخص الذي وقع خطاب الضمان نيابة عن الضامن (يتضمن هذا الدليل المستندي تفويض الضامن للشخص الموصوف أعلاه بالتوقيع على خطاب الضمان ونموذج التوقيع المعتمد لهذا الشخص المفوض ومستندات أخرى قد يطلبها المُقرض بشكل معقول)؛

(7) إن وُجد، نسخ طبق الأصل معتمدة من جميع اجراءات حفظ وتسجيل وإدراج هذه الاتفاقية وأي مستندات أخرى لدى أي هيئة حكومية أو محكمة أو مكتب عام أو جهة أخرى مطلوبة بموجب قوانين ولوائح بلد المقترض لضمان صلاحية، وشرعية وإنفاذ هذه المستندات؛

(8) نسخ طبق الأصل معتمدة من أي وجميع المستندات التي يمكن أن تثبت أن الرسوم الإدارية ورسوم الالتزام المستحقة بموجب هذه الاتفاقية قد دفعها المقترض إلى المقرض وفقًا لأحكام المادة 2-6 والمادة 2-7؛

(9) إخطار سحب أصلي غير قابل للإلغاء بالشكل الموضح في الملحق 5 المرفق بهذه الاتفاقية، موقع على نحو واف من قبل المفوض بالتوقيع من قبل المقترض ومثبت بالختم الرسمي للمقترض، ويتم إرساله عن طريق مبعوث البريد أو خدمة البريد السريع الرسمية في موعد أقصاه اليوم المصرفي الخامس عشر (15) الذي يسبق التاريخ المقرر لإجراء السحب؛ إشعار السحب غير القابل للإلغاء يفوض المقرض في دفع المبلغ ذي الصلة إلى الحساب الذي يحدده المقترض، ويجب أن يخضع هذا السحب لأحكام العقد التجاري؛

(10) رأي قانوني بالشكل والمضمون كما هو مبين في الملحق 7-1 والملحق 7-2 أو بالشكل والمضمون بخلاف ذلك المعتمد من قبل المُقرض كتابيًا والصادر عن وزارة العدل أو مؤسسات حكومية أخرى تتمتع بسلطة مماثلة في بلد المقترض فيما يتعلق بالمعاملات المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية؛

(11) التوكيل الرسمي غير القابل للإلغاء لوكيل استلام المستندات والإجراءات القانونية من قبل المقترض المذكور في المادة 8-6 بالشكل الموضح في الملحق 8-1 أو بالشكل والمضمون بخلاف ذلك معتمد من قبل المُقرض كتابيًا والتأكيد الكتابي لقبول التعيين من قبل وكيل استلام المستندات والإجراءات القانونية في نموذج الملحق 8-1 أو في الشكل والمضمون بخلاف ذلك المعتمد من قبل المُقرض كتابيًا؛

(12) التوكيل الرسمي غير القابل للإلغاء لوكيل استلام المستندات والإجراءات القانونية من قبل الضامن بالشكل المبين في الملحق 8-2 أو بالشكل والمضمون بخلاف ذلك المعتمد من قبل المُقرض كتابيًا والتأكيد الكتابي على قبول التعيين من قبل وكيل استلام المستندات والإجراءات القانونية في شكل الملحق 8-2 أو في الشكل والمضمون اللذين وافق عليهما المُقرض كتابيًا بطريقة أخرى؛

(13) تم تعيين المقاول من الباطن لإمداد الطاقة وقبوله من قبل المُقرض. تم التوقيع على نحو واف على العقود من الباطن الخاصة بالتصميم والإستقدام والإنشاء بموجب العقد التجاري وتقديمها إلى المُقرض؛

(14) تم التوقيع على عقد الإشراف على نحو واف بين المستخدم النهائي والمشرف، وتم تقديمه وقبوله للمقرض؛

(15) تم تقديم خطة العمل الأولية إلى المُقرض؛

(16) لم يحدث أي حدث تخلف عن السداد (أو من المحتمل أن يحدث نتيجة للسحب) بموجب هذه الاتفاقية؛

(17) يجب أن تكون جميع التصريحات والضمانات والتعهدات التي قدمها المقترض بموجب هذه الاتفاقية صحيحة ودقيقة اعتبارًا من التاريخ المقرر للسحب فيه مع الإشارة إلى الحقائق والظروف القائمة آنذاك.

(18) شروط صرف كل مبلغ:

(أ) نسخ طبق الأصل معتمدة من أي وجميع المستندات التي تثبت أن الأموال المناظرة التي تم جمعها ذاتيًا لتنفيذ الأعمال المدنية بعد العقد التجاري قد تم دفعها إلى المورد الصيني بالتناسب، دون استخدام عائدات القرض؛ و

(ب) نسخ طبق الأصل معتمدة من أي وجميع المستندات التي تثبت أن الأموال المناظرة التي تم جمعها ذاتيًا لتنفيذ نطاق الأعمال بموجب العقد التجاري قد تم دفعها إلى المورد الصيني بالتناسب، دون استخدام عائدات القرض.

في حالة فشل المقترض في استيفاء الشروط المذكور أعلاه في غضون 13 شهر بعد سريان مفعول هذه الاتفاقية، يحق للمقرض إعادة تقييم شروط تنفيذ المشروع وشروط الانتفاع من التسهيل لتحديد ما إذا كان سيستمر في تنفيذ هذه الاتفاقية أم لا.

(19) أي مستند (مستندات) أو شرط (شروط) أخرى تتعلق بالمعاملات بموجب هذه الاتفاقية كما قد يطلبها المُقرض بشكل معقول؛

في حالة إخفاق المقترض في استيفاء الشروط المذكورة أعلاه خلال 13 شهرًا بعد تاريخ سريان هذه الاتفاقية، يحق للمقرض إعادة تقييم شروط تنفيذ المشروع وشروط استخدام التسهيلات الائتمانية لتحديد ما إذا كان سيستمر في أداء هذه الاتفاقيةِ أم لا.

الملحق 2
الشروط السابقة لكل سحب بعد السحب الأول

بالنسبة لصرف كل مبلغ بعد صرف الدفعة الأولى بموجب هذه الاتفاقية، لا يكون المُقرض ملزماً بدفع أي مبلغ من هذا القبيل للمقترض ما لم يتم استيفاء جميع الشروط المسبقة المبينة في الملحق 1 المرفق بهذه الاتفاقية، واستيفاء المقترض للشروط التالية، واستلام المُقرض المستندات التالية على نحو يرضيه:

(1) إشعار سحب أصلي غير قابل للإلغاء بالشكل المبين في الملحق 5 المرفق بهذه الاتفاقية موقع على نحو وافٍ من قبل المفوض بالتوقيع من المقترض ومختوم بالختم الرسمي للمقترض، ويتم إرساله عن طريق مبعوث خاص في موعد أقصاه يوم العمل المصرفي الخامس عشر (15) قبل التاريخ المقرر فيه السحب؛ يفوض إشعار السحب غير القابل للإلغاء المقرض في دفع المبلغ ذي الصلة إلى الحساب الذي يحدده المقترض، ويخضع هذا السحب إلى أحكام العقد التجاري؛

(2) عدم وقوع أي حالة تخلف عن السداد (أو من المحتمل أن تحدث نتيجة للسحب) بموجب هذه الاتفاقية؛

(3) جميع الإقرارات والضمانات والتعهدات التي يقدمها المقترض بموجب هذه الاتفاقية يجب أن تكون حقيقية وصحيحة اعتبارًا من التاريخ المقرر لإجراء هذا السحب مع الإشارة إلى الحقائق والظروف القائمة آنذاك؛

(4) قيام المقترض بدفع الفائدة المستحقة والواجبة الدفع بموجب هذه الاتفاقية وفقًا للمادة 4؛

(5) قيام المقترض بدفع رسوم الالتزام المستحقة والواجبة الدفع بموجب هذه الاتفاقية وفقًا للمادة 7-2؛

(6) عدم إنهاء التسهيل بموجب هذه الاتفاقية؛

(7) بقاء خطاب الضمان ساريًا تمامًا

(8) شروط صرف كل مبلغ:

(أ) نسخ طبق الأصل معتمدة من أي وكل المستندات التي تثبت أن المبلغ المناظر الذي تم جمعه

ذاتيًا لتنفيذ الأعمال المدنية خارج نطاق العقد التجاري قد تم دفعه إلى المورد الصيني بنسبة، دون استخدام عائدات القرض؛

(ب) نسخ طبق الأصل معتمدة من أي وكل المستندات التي تثبت أن المبلغ المناظر الذي تم جمعه ذاتيًا لتنفيذ نطاق الأعمال بموجب العقد التجاري قد تم دفعه إلى المورد الصيني بنسبة، دون استخدام عائدات القرض؛

(9) الشروط الخاصة المسبقة لصرف الربع الأخير من التسهيل:

(أ) تقديم خطة تفصيلية لإدارة إجراءات التشغيل وقبول المقرض لها؛

(ب) إصدار خطاب تأكيد من قبل المستخدم النهائي إلى المُقرض، يؤكد الانتهاء من الاتصال بالمرافق العامة (وتشمل على سبيل المثال لا الحصر المياه والكهرباء) وحيازة الأراضي وهدمها حتى نهاية المشروع؛

(ج) تقديم اتفاقية تشغيل مفصلة موقعة على نحو وافٍ من أطراف الاتفاقية إلى المُقرض.

(10) المستندات والشروط الأخرى التي قد يطلبها المُقرض بشكل معقول

الملحق 3

التوكيل الرسمي (للتوقيع)

أؤكد أنا، _____ (اسم الشخص المفوض)، وأعمل بوظيفة _____ (المسمى الوظيفي للشخص المفوض) لدى __ (يشار إليها فيما يلي باسم "المؤسسة"). بموجب هذا المستند أن لدي الحق القانوني الكامل والسلطة لتوقيع اتفاقية القرض الحكومي الميسر بشأن المرحلة الثالثة من مشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية بتاريخ _____ (رقم _____ ، والمشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية") بالنيابة عن المؤسسة. ومع ذلك، في حالة عدم تواجدي عندما يتطلب الأمر توقيع الاتفاقية، فإنني أفوض بموجب هذا المستند السيد _____ (المشار إليه فيما بعد باسم "المفوض بالتوقيع")، _____ (المسمى الوظيفي للمفوض بالتوقيع) التابع للمؤسسة، بالتوقيع على الاتفاقية والإشعارات والمستندات الأخرى المتعلقة بالاتفاقية بالنيابة عن المؤسسة.

التوقيع: _____

المسمى الوظيفي: _____

التاريخ: _____

نموذج توقيع المفوض بالتوقيع:

الاسم:_____

المسمى الوظيفي:_____

الملحق 4

التوكيل الرسمي (للسحب)

أؤكد أنا، _____ (اسم الشخص المفوض)، وأعمل بوظيفة _____ (المسمى الوظيفي للشخص المفوض) لدى __ (يشار إليها فيما يلي باسم "المؤسسة"). بموجب هذا المستند أن لدي الحق القانوني الكامل والسلطة لإجراء عمليات السحب بالنيابة عن المؤسسة وفقًا لشروط وأحكام اتفاقية القرض الحكومي الميسر بشأن المرحلة الثالثة من مشروع سكة حديد مصر العاشر من رمضان بتاريخ _____ (رقم. _____، والمشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية"). في حالة عدم تواجدي عند إجراء السحب، أقر إنني بموجب هذا المستند أفوض السيد _____ (المشار إليه فيما يلي باسم "المفوض بالتوقيع")، _____ (لقب المفوض بالتوقيع) التابع للمؤسسة، لإجراء السحب بموجب الاتفاقية، والتوقيع على المستندات والتعامل مع الأمور الأخرى المتعلقة بالاتفاقية بالنيابة عن المؤسسة.

التوقيع: _____

المسمى الوظيفي: _____

التاريخ: _____

نموذج توقيع المفوض بالتوقيع:

الاسم:_____

المسمى الوظيفي:_____

الملحق 5
نموذج إشعار سحب غير قابل للإلغاء
(عن طريق البريد السريع أو نظام سويفت)

من: وزارة النقل بجمهورية مصر العربية
إلى: بنك التصدير والاستيراد الصيني
رقم 30، شارع فوشينجميني، منطقة شيتشنج، بكين 100031،الصين
فاكس:
سويفت:
هاتف:

الرقم التسلسلي: _____
التاريخ: _____

السيد/السيدة
بعد التحية...
نشير إلى اتفاقية القرض الحكومي الميسر بشأن المرحلة الثالثة لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية بالعقد رقم _____ (المشار إليها فيما بعد باسم **"الاتفاقية"**) بتاريخ _____ (التاريخ) بين حكومة جمهورية مصر العربية مصر وتمثلها وزارة النقل في جمهورية مصر العربية (**"المقترض"**) وبنك التصدير والاستيراد الصيني (**"المقرض"**). هذا إشعار سحب. المصطلحات المكتوبة بأحرف كبيرة المستخدمة في هذا المستند والتي لم يتم تعريفها بطريقة أخرى يجب أن يُقصد بها المعاني نفسها المحددة في الاتفاقية.

1. نتقدم بموجب هذا المستند بطلب لصرف مبلغ وفقًا للشروط التالية:

تاريخ الصرف المقترح: [ ] (أو، إذا لم يكن ذلك يوم عمل، يكون في يوم العمل التالي)
المبلغ: [ ] (العملة:RMB صيني) أو الالتزام بالمتاح إذا لم يكن متاحًا

_____
بالكلمات: _____
(العملة: RMB صيني)
حساب الصرف: المستفيد: _____
حساب مصرفي: _____
رقم الحساب : _____

وفقًا لشروط وأحكام الاتفاقية، فإننا نكلف ونفوض سيادتكم في خصم مبلغ الصرف من حساب

المقترض.

2. يتم صرف هذا المبلغ إلى_____ الفاتورة (فاتورة رقم _____) بموجب العقد التجاري (العقد رقم: _____)، ولدفع _____ (الغرض).

3. نؤكد بموجب هذا المستند إنه فور تخصيص المبلغ إلى حساب المقترض، يتم اعتبار هذا المبلغ المدفوع قد صُرف من قبلنا بموجب الاتفاقية ويشكل المبلغ المسحوب على الفور مديونيتنا لك وفقًا لذلك. وسنقوم بسداد هذا المبلغ لك بالإضافة إلى أي فائدة مستحقة عليه وفقًا لشروط وأحكام الاتفاقية.

4. كما نؤكد ما يلي:

1) تظل الإقرارات والضمانات التي قدمناها في الاتفاقية حقيقية وصحيحة وصالحة من جميع الجوانب بالرجوع إلى الحقائق والظروف القائمة اعتبارًا من تاريخ إشعار السحب هذا؛

2) عدم وقوع أي حالة تخلف عن السداد مشار إليها في الاتفاقية وقائمة بشكل مستمر أو قد تنجم عن القرض المقترح.

3)) استيفاء جميع الشروط السابقة المحددة في الاتفاقية وظلت حقيقية ودقيقة وصالحة من جميع الجوانب بالرجوع إلى الحقائق والظروف القائمة اعتبارًا من تاريخ إشعار السحب هذا.

6. يعتبر إشعار السحب هذا غير قابل للإلغاء.

_____ (الاسم المقترض بالكامل)

(الختم الرسمي للمقترض)

_____

(توقيع المفوض بالتوقيع)

الملحق 6
خطاب الضمان

إعتباراً لموافقة بنك التصدير والاستيراد الصيني (المشار إليه فيما يلي باسم "المقرض") على أن يتيح لحكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة النقل في جمهورية مصر العربية (اسم المقترض) ، والمشار إليه فيما يلي باسم "المقترض") تسهيل قرض بإجمالي مبلغ رئيسي لا يتجاوز _____ رنمينبي صيني (لفظيًا) (_____ رنمينبي صيني)، ويخضع لشروط وأحكام اتفاقية القرض الخاصة بالمرحلة الثالثة لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية بتاريخ _____ (رقم _____، المشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية") المبرمة بين المقرض والمقترض، _____ (الإدارة الحكومية في بلد المقترض التي تقدم الضمان، مثل وزارة المالية، المشار إليها فيما يلي باسم "الضامن") بموجب هذه الاتفاقية يضمن بشكل غير مشروط وغير قابل للإلغاء السداد المستحق وفي الوقت المحدد من قبل المقترض لجميع أصل المبلغ والفائدة والمبالغ الأخرى واجبة الدفع من قبله بموجب الاتفاقية (المشار إليها فيما بعد باسم "المديونية المضمونة"). في حالة عجز المقترض عن دفع أي مبلغ من المديونية المضمونة عند استحقاقها (المشار إليه فيما بعد باسم "المبلغ المتأخر")، يوافق الضامن على دفع هذا المبلغ المتأخر إلى المُقرض في غضون 30 يومًا بعد استلام طلب الدفع الكتابي من المُقرض.

لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاوز الالتزامات التي تعهد بها الضامن بموجب خطاب الضمان هذا جميع المديونية المضمونة المستحقة والواجبة الدفع بموجب الاتفاقية. يلتزم الضامن بسداد كامل المبلغ الواجب الدفع من قبله بموجب خطاب الضمان ولا يجوز له إجراء أي خصم أو مقاصة بأي شكل من الأشكال. لا يجوز سداد التزامات الضامن بموجب خطاب الضمان هذا لحين سداد جميع المديونية المضمونة بالكامل.

لا يجوز لالتزامات الضامن بموجب هذا الضمان أن تتأثر بأي حقائق أو شروط، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: (1) أي عيب أو عدم سريان مفعول أو عدم قابلية تنفيذ أي التزامات أو مسؤوليات للمقترض بموجب الاتفاقية؛ و(2) عدم سريان الاتفاقية أو أي اتفاقيات أخرى مشار إليها في الاتفاقية.

يشكل توقيع خطاب الضمان هذا من قبل الضامن وأداء الضامن لالتزاماته بموجب خطاب الضمان هذا أعمالاً تجارية. يتنازل الضامن بموجب هذا المستند تنازلا نهائيًا عن أي حصانة لأسباب سيادية أو غير ذلك لنفسه أو لممتلكاته فيما يتعلق بأي إجراءات تحكيم وفقًا للشرط التالي أو بتنفيذ أي حكم تحكيم وفقًا له. على الرغم من أي أحكام أخرى في خطاب الضمان هذا، يتعهد الضامن بأن تكون الشروط المتعلقة بخطاب الضمان هذا الأكثر ملاءمة للمقرض من بين جميع خطابات الضمان الصادرة عن الضامن إلى بنوك أخرى أو

أي نوع من المقرضين. يتفق الضامن والمقرض بموجب هذا على أن التنازل عن الحصانة لن ينطبق على (أ) الممتلكات (بما في ذلك الحسابات المصرفية) التي تستخدمها بعثة دبلوماسية أو قنصلية لجمهورية مصر العربية؛ (ب) الممتلكات ذات الطابع العسكري والخاضعة لسيطرة سلطة عسكرية أو وكالة دفاعية للضامن؛ (ج) الممتلكات المخصصة للاستخدام العام أو الحكومي (على النقيض من الممتلكات المخصصة للاستخدام التجاري) من قبل جمهورية مصر العربية؛ و (د) الممتلكات أو الأصول أو الإيرادات أو أي حسابات للبنك المركزي المصري باسمه أو لحسابه الخاص.

يجب حل أي نزاع ينشأ عن أو يتعلق بخطاب الضمان هذا من خلال المشاورات الودية. إذا لم يتم التوصل إلى تسوية من خلال هذه المشاورات، يحق لكل طرف تقديم هذا النزاع إلى غرفة التجارة الدولية(ICC) للتحكيم. يجب أن يتم التحكيم وفقًا لقواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية (ICC) وقت تقديم طلب التحكيم. ويكون حكم التحكيم نهائياً وملزماً لكلا الطرفين. ويتم التحكيم في باريس ، فرنسا.

يخضع خطاب الضمان هذا ويفسر وفقًا لقوانين جمهورية الصين الشعبية.
جميع الإشعارات والمراسلات الأخرى بموجب خطاب الضمان هذا يجب أن تكون كتابية، ويتم تقديمها وإرسالها إلى العنوان البريدي أو الفاكس التالي. في حالة تغيير أي عنوان بريدي أو فاكس، يجب على هذا الطرف إخطار الطرف الآخر على الفور بهذا التغيير:

إلى الضامن_____ :
العنوان_____ :
الهاتف_____ :
فاكس رقم_____ :.
جهة الاتصال_____ :

إلى المُقرض_____ :
عنوان_____ :
هاتف_____ :
فاكس رقم_____ :.
الشخص الذي يمكن الاتصال به_____ :

تم توقيع خطاب الضمان هذا من قبل الضامن بتاريخ _____ (شهر/يوم/سنة) في _____ (مكان التوقيع) ويصبح ساريًا اعتبارًا من تاريخ التوقيع.

الضامن_____ :

المفوض بالتوقيع_____ :

الملحق 7-1
نموذج الرأي القانوني (بشأن المقترض)

إلى: بنك التصدير والاستيراد الصيني

التاريخ: _____

السادة/
تحية طيبة وبعد...

الموضوع: اتفاقية القرض الميسر الحكومي للمرحلة الثالثة من مشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية (رقم _____)

نحن □ وزارة العدل، □ النائب العام، □ مكتب محاماة □ _____ مؤهلون ومفوضون لإصدار هذا الرأي القانوني فيما يتعلق باتفاقية القرض الحكومي الميسر بشأن المرحلة الثالثة من مشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية بتاريخ _____ (رقم _____، "اتفاقية القرض") بين بنك التصدير والاستيراد الصيني بصفته المقرض ("المقرض") وحكومة جمهورية مصر العربية ويمثلها وزارة النقل في جمهورية مصر العربية بصفتها المقترض ("المقترض").
لأغراض هذا الرأي القانوني، قمنا بالإطلاع على نسخ من المستندات التالية:
(1) اتفاقية القرض المبرمة.
(2) مثل هذه القوانين واللوائح وغيرها من المستندات والشهادات والسجلات والمستندات اللازمة والمناسبة لتقديم الآراء الموضحة فيما بعد.

ويتم إبداء هذا الرأي القانوني على أساس قوانين _____ المعمول بها في تاريخه.

وبناء على ما سبق، نرى ما يلي:
1. المقترض هو حكومة دولة ذات سيادة تم تأسيسها تأسيسًا صحيحًا وقائمة بشكل صحيح بموجب قوانين _____، وتتمتع بالقوة والسلطة والحق القانوني لتحمل الالتزامات المدنية المتعلقة بأصولها.

2. يتمتع المقترض بالسلطة والصلاحية والحق القانوني الكامل لتنفيذ التزاماته وأدائها بموجب اتفاقية القرض وقد اتخذ جميع الإجراءات اللازمة للتفويض بتوقيع اتفاقية القرض وتسليمها وتنفيذها، وقد تم تفويض ___ التابع للمقترض تفويضًا صحيحًا ولديه سلطة التوقيع على اتفاقية القرض نيابة عن المقترض.
3. تم توقيع اتفاقية القرض على نحو وافٍ من قبل المقترض، وهي تشكل التزامات قانونية

وصحيحة وملزمة للمقترض وقابلة للتنفيذ وفقًا لشروطها.
4. توقيع وتسليم وتنفيذ اتفاقية القرض من قبل المقترض لا ينتهك أو يتعارض مع أو يؤدي إلى خرق أي قانون أو لائحة _____.
5. تم الحصول على جميع التفويضات والموافقات من أي سلطة في _____ المطلوبة فيما يتعلق بتوقيع وتسليم وتنفيذ اتفاقية القرض من قبل المقترض، وهي سارية المفعول تمامًا، ويشمل ذلك سداد الدفعات بالعملات الأجنبية بموجب اتفاقية القرض و جعل اتفاقية القرض مقبولة كدليل في المحاكم _____.

6. لا توجد أي رسوم تسجيل أو ضريبة مماثلة واجبة الدفع في _____ فيما يتعلق باتفاقية القرض من قبل المقترض والمقرض باستثناء رسوم الدمغة واجبة الدفع فيما يتعلق باتفاقية القرض من قبل كل من المقترض والمقرض بالسعر المطبق حاليًا _____%، ونحن مقتنعون بأن جميع رسوم الدمغة المستحقة بموجب اتفاقية القرض قد تم سدادها بالكامل. لن يتم احتجاز أي مبلغ فيما يتعلق بأي دفعة يجب أن يدفعها المقترض للمقرض بموجب اتفاقية القرض.

7. يشكل توقيع وتنفيذ اتفاقية القرض من قبل المقترض أعمالاً تجارية، وإعلانًا بأن لا يحق للمقترض التمتع بأي حق من حقوق الحصانة لأسباب سيادية أو غير ذلك من التحكيم أو الدعوى أو التنفيذ أو أي إجراء قانوني أخر فيما يتعلق بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية، حسب مقتضى الحال، في أي إختصاص قضائي، باستثناء ما يتعلق بـ (أ) الممتلكات (بما في ذلك الحسابات المصرفية) التي تستخدمها بعثة دبلوماسية أو قنصلية لجمهورية مصر العربية؛ (ب) الممتلكات ذات الطابع العسكري و/أو الخاضعة لسيطرة سلطة عسكرية أو وكالة دفاع للمقترض؛ (ج) الممتلكات المخصصة للاستخدام العام أو الحكومي (على النقيض من الممتلكات المخصصة للاستخدام التجاري) من قبل جمهورية مصر العربية؛ و(د) الممتلكات أو الأصول أو الإيرادات أو أي حسابات للبنك المركزي المصري باسمه أو لحسابه الخاص.

8. التزامات المقترض بالسداد بموجب اتفاقية القرض تصنف بالتساوي على أقل تقدير مع جميع مديونياته الأخرى غير المضمونة وغير الثانوية باستثناء تلك المديونيات الممتازة بشكل إلزامي بموجب قانون _____.

9. يُعد اختيار القانون الصيني باعتباره القانون الحاكم بموجب اتفاقية القرض اختيارًا صالحًا للقانون. إن تقديم أي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق باتفاقية القرض إلى غرفة التجارة الدولية (ICC)لا يتعارض مع أي قانون _____. تعيين المقترض لوكيل استلام المستندات والإجراءات القانونية في الصين لا ينتهك أي حكم من أحكام أي قانون أو لائحة _____.

10. لا يعتبر المُقرض ولن يُعتبر مقيمًا أو قاطنًا أو لديه مؤسسة في _____ بسبب تنفيذ اتفاقية القرض وتسليمها وأدائها و/أو إنفاذها فقط.

يقتصر هذا الرأي القانوني على الأمور المذكورة في هذه الوثيقة ولا يجوز الاعتماد عليه إلا من خلالك فيما يتعلق بالمسألة المذكورة. ولا يجوز الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى ولا يجوز الإفصاح عنها لأي أشخاص آخرين دون موافقتنا.

تفضلوا بقبول وافر الاحترام،

الملحق 7-2

نموذج الرأي القانوني (بشأن الضامن)

إلى: بنك التصدير والاستيراد الصيني

التاريخ: _____

السادة :

الموضوع: اتفاقية القرض الميسر الحكومي بشأن المرحلة الثالثة لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية (رقم _____)

نحن □ وزارة العدل، □ النائب العام، □ مكتب محاماة، □ _____، مؤهلون ومفوضون لإصدار هذا الرأي القانوني فيما يتعلق بخطاب الضمان المؤرخ _____ (رقم _____، والمشار إليه فيما يلي باسم "الضمان") مقدم من _____ ("الضامن") بموجب اتفاقية القرض الحكومي الميسر بشأن المرحلة الثالثة لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية بتاريخ _____ (رقم _____، "اتفاقية القرض") بين بنك التصدير والاستيراد الصيني بصفته المُقرض ("المقرض") وحكومة جمهورية مصر العربية ويمثلها وزارة النقل في جمهورية مصر العربية بصفتها المقترض ("المقترض").

لأغراض هذا الرأي القانوني، قمنا بالإطلاع على نسخ من المستندات التالية:

(أ) الضمان المبرم؛

(ب) اتفاقية القرض المبرمة؛

(ج) هذه القوانين واللوائح وغيرها من المستندات والشهادات والسجلات والوثائق اللازمة والمناسبة لتقديم الآراء المبينة فيما بعد.

يتم إبداء هذا الرأي القانوني على أساس قوانين _____ المعمول بها في تاريخه. واستنادًا إلى ما سبق، نرى ما يلي:

1. الضامن هو مؤسسة منشأة أُنشئت على نحو وافٍ وموجودة على نحو صحيح بموجب قوانين _____، وتتمتع بصلاحية كاملة وسلطة مطلقة وحق قانوني لتحمل المسؤولية المدنية عن أصولها.

2. يتمتع الضامن بصلاحية كاملة وسلطة مطلقة وحق قانوني لتنفيذ التزاماته وأدائها بموجب الضمان وقد اتخذ جميع الإجراءات اللازمة للتفويض في توقيع الضمان وتسليمه وأدائه، وقد تم تفويض _____ التابع للضامن تفويضًا صحيحًا ولديه صلاحية التوقيع على الضمان بالنيابة عن الضامن.

3. تم توقيع الضمان على نحو وافٍ من قبل الضامن، ويشكل التزامات قانونية وصحيحة وملزمة للضامن وقابلة للتنفيذ وفقًا لشروطه.

4. لا ينتهك توقيع الضمان وتسليمه وتنفيذه من قبل الضامن أو يتعارض مع أو يؤدي إلى أي مخالفة لأي حكم من أحكام أي قانون أو لائحة _____ والمستندات التأسيسية للضامن وأي أحكام في أي عقد أو اتفاقية يكون الضامن طرفًا فيها (إن وجد).

5. تم الحصول على جميع التفويضات والموافقات من أي سلطة في _____ المطلوبة فيما يتعلق بتوقيع الضمان وتسليمه وأدائه من قبل الضامن، وهي سارية المفعول تمامًا، ويشمل ذلك سداد الدفعات بالعملات الأجنبية بموجب الضمان وجعل الضمان مقبول كدليل في المحاكم _____.

6. ليس من الضروري التأكد من القانونية أو الصحة أو قابلية التنفيذ أو المقبولية كدليل على الضمان أو أي وثائق أخرى يتم تسجيلها أو قيدها أو إدراجها في أي محكمة أو مكتب عام أو أي مكان آخر داخل _____ (بلد الضامن)؛

7. لا توجد أي رسوم دمغة أو تسجيل أو مستندات أو ضرائب مماثلة واجبة الدفع من قبل الضامن فيما يتعلق بالضمان. لن يتم احتجاز أي مبلغ فيما يتعلق بأي دفعة من المقرر أن يدفعها الضامن بموجب الضمان.

8. يشكل توقيع خطاب الضمان من قبل الضامن، كما يشكل أداء الضامن لالتزاماته بموجب خطاب الضمان أعمالاً تجارية، ولا يحق للضامن التمتع بأي حق من حقوق الحصانة على أساس السيادة أو غير ذلك لنفسه أو لممتلكاته فيما يتعلق بأي إجراء تحكيم أو بتنفيذ أي حكم تحكيم بموجبه، باستثناء ما يتعلق بـ (أ) الممتلكات (بما في ذلك الحسابات المصرفية) التي تستخدمها بعثة دبلوماسية أو قنصلية لجمهورية مصر العربية؛ (ب) الممتلكات ذات الطابع العسكري و/أو الخاضعة لسيطرة سلطة عسكرية أو وكالة دفاع للمقترض؛ (ج) الممتلكات المخصصة للاستخدام العام أو الحكومي (على النقيض من الممتلكات المخصصة للاستخدام التجاري) من قبل جمهورية مصر العربية؛ و(د) الممتلكات أو الأصول أو الإيرادات أو أي حسابات للبنك المركزي المصري باسمه أو لحسابه الخاص.

9. التزامات الضامن بالسداد بموجب الضمان تُصنف بالتساوي على أقل تقدير مع جميع مديونياته الأخرى غير المضمونة وغير الثانوية باستثناء تلك المديونيات الممتازة بشكل إلزامي بموجب قانون _____.

10. يُعد اختيار القانون الصيني باعتباره القانون الحاكم بموجب الضمان اختيارًا صالحًا للقانون. إن تقديم أي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بالضمان من قبل الضامن إلى غرفة التجارة الدولية (ICC) للتحكيم بموجب الضمان لا يتعارض مع أي قانون _____.
لا ينتهك تعيين الضامن لوكيل استلام المستندات والإجراءات القانونية في الصين أي حكم من أحكام أي قانون أو لائحة _____.

11. لا يعتبر المُقرض ولن يُعتبر مقيمًا أو قاطنًا أو لديه مؤسسة في _____ بسبب تنفيذ الضمان أو تسليمه أوأدائه أو إنفاذه فقط أو كلهم مجتمعين.

يقتصر هذا الرأي القانوني على الأمور المذكورة في هذا المستند ولا يجوز الاعتماد عليه إلا من قبلك فيما يتعلق بالمسألة المذكورة. ولا يجوز الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى ولا يجوز الإفصاح عنها لأي أشخاص آخرين بدون موافقتنا.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

_____

الملحق 8-1

التوكيل الرسمي غير قابل للإلغاء

(تعيين وكيل للمقترض لاستلام المستندات وللإجراءات القانونية)

التاريخ:_____

السادة:

تشير إلى اتفاقية القرض الحكومي الميسر بشأن المرحلة الثالثة من مشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية بتاريخ _____ (رقم _____)، والمشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية"). نحن بموجب هذا المستند نقوم بتعيين سيادتكم موجب هذه الاتفاقية كوكيل لنا لغرض وحيد وهو أن تستلم لنا وبالنيابة عنا إرسال أي ومستندات قانونية صادرة عن غرفة التجارة الدولية (ICC) فيما يتعلق بأي إجراء قانوني أو إجراءات ناشئة عن الاتفاقية أو تتعلق بها. نؤكد بموجب هذا المستند إننا سنزودكم في أقرب وقت ممكن بصورة طبق الأصل من الاتفاقية وجميع المستندات ذات الصلة. نؤكد أيضًا بموجب هذا المستند إن التزامات سيادتكم بصفتك وكيل لنا تقتصر على الالتزامات المحددة في الفقرات أدناه وأن أي تسليمات أخرى للمستندات القانونية ستكون فقط بناءً على طلب محدد منا وتخضع لموافقة سيادتكم والرسوم القانونية العرفية الخاصة بك. والتزامات سيادتكم هي:

(1) أن ترسل إلينا على الفور (إلى الحد القانوني والممكن) عن طريق البريد الجوي السريع المسجل المدفوع مقدمًا والموجه كما هو موضح فيما يلي، أو عن طريق الوسائل السريعة التي تراها مناسبة، الأصل أو صورة من أي إشعار تحكيم تستلمه:

عناية:

الهاتف:

أو إلى أي عنوان آخر قد نطلبه من وقت لآخر في إشعار يتم إرساله إليكم عبر البريد الجوي السريع المدفوع مقدمًا والمسجل ومدون عليه "عناية الشخص المسؤول عن الإعلان القضائي/ الموضوع: إعلان قضائي"؛

(2) أداء المهام بوصفك وكيل استلام المستندات والإجراءات القانونية وفقًا للاتفاقية.

سنكون شاكرين لو تفضلت بالإشارة إلى قبول تعيينك بالتوقيع على نموذج الإقرار الوارد من نسختين من هذه الرسالة وإعادته إلينا أو إلى أي شخص آخر قد نحدده لك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الاسم:

المسمى الوظيفي

خطاب التأكيد

إلى: (اسم المقترض)

التاريخ:

نؤكد بموجب هذا المستند باستلام الخطاب المؤرخ _____ من _____ (المقترض)، وأن المذكور أعلاه نسخة طبق الأصل منها، ونوافق على تعييننا بموجبها للاستلام بالنيابة عن _____ (المقترض) استلام المستندات القانونية الصادرة من غرفة التجارة الدولية (ICC) في أي إجراء قانوني أو إجراءات ناشئة عن أو فيما يتعلق بالاتفاقية المشار إليها في ذلك الخطاب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الاسم:

المسمى الوظيفي

الملحق 8-2
توكيل رسمي غير قابل للإلغاء
(تعيين وكيل للضامن لاستلام المستندات وللإجراءات قانونية)

تاريخ: _____

السادة:

نشير إلى خطاب الضمان المؤرخ _____ (المشار إليه فيما يلي باسم "الضمان") الصادر عن ___ (المشار إليه فيما يلي باسم "الضامن") لصالح بنك التصدير والاستيراد الصيني (المشار إليه فيما يلي باسم "المقرض") بشأن اتفاقية القرض الحكومي الميسر بخصوص المرحلة الثالثة من مشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية بتاريخ _____ (رقم _____ ، المشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية") بين المُقرض وحكومة جمهورية مصر العربية وممثلها وزارة النقل في جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما يلي باسم "المقترض").

بموجب هذا المستند نود تعيين سيادتكم بموجب الضمان كوكيل لنا لغرض وحيد وهو الاستلام بالنيابة عنا لأي إجراء قانوني صادر عن غرفة التجارة الدولية (ICC) فيما يتعلق بأي إجراء قانوني أو إجراءات ناشئة عن أو فيما يتعلق بالضمان. نؤكد بموجب هذه الوثيقة إننا سنوفر لك في أقرب وقت ممكن نسخة طبق الأصل من الضمان وجميع المستندات ذات الصلة. نؤكد أيضًا بموجب هذا المستند أن الإلتزامات كوكيل لنا تقتصر على الالتزامات المنصوص عليها في الفقرات أدناه وأن أي خدمات أخرى ستكون فقط بناءً على طلب محدد منا وتخضع لموافقتك والرسوم القانونية العرفية. والتزامات سيادتكم هي:

(1) القيام بالإرسال على الفور (إلى الحد القانوني والممكن) عن طريق البريد الجوي السريع المسجل المدفوع مقدمًا والموجه كما هو موضح فيما يلي، أو عن طريق الوسائل السريعة التي تراها مناسبة، الأصل أو نسخة من أي إشعار تحكيم تستلمه:

عناية:

هاتف:

أو إلى أي عنوان آخر قد نطلبه من وقت لآخر في إشعار يتم إرساله إليكم عبر البريد الجوي السريع المدفوع مقدمًا والمسجل ومدون عليه "عناية الشخص المسؤول عن الإعلان القضائي / الموضوع: الإعلان القضائي"؛

(2) أداء المهام كوكيل استلام مستندات وإجراءات قانونية" وفقًا للاتفاقية والضمان.

ستكون شاكرين لو أوضحت قبول تعيينك بالتوقيع على خطاب التأكيد وإعادته إلينا أو إلى أي شخص آخر قد نحدده لك.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الاسم:

المسمى الوظيفي:

خطاب التأكيد

إلى: (اسم الضامن)

التاريخ:

نؤكد بموجب هذا المستند استلام التوكيل غير القابل للإلغاء بتاريخ _____ من _____ (الضامن)، وما ورد أعلاه نسخة طبق الأصل منه، ونوافق على تعييننا بموجبه لاستلام نيابةً عن _____ (الضامن) الإجراءات القانونية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية (ICC) في أي إجراء قانوني أو إجراءات ناشئة عن أو فيما يتعلق بالضمان المشار إليه في التوكيل الرسمي غير القابل للإلغاء.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الاسم:

المسمى الوظيفي:

نسخة مبلغة إلى: بنك التصدير والاستيراد الصيني

الملحق 9

نموذج إشعار سريان مفعول اتفاقية القرض

من: بنك التصدير والاستيراد الصيني

رقم 30 شارع فوشينجميني، منطقة شيتشنج، بكين 100031.

جمهورية الصين الشعبية

إلى: _____ (المقترض)

التاريخ: _____

السادة/

وفقًا للمادة 9 من اتفاقية القرض الحكومي الميسر بشأن المرحلة الثالثة من مشروع سكة حديد مصر العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية (رقم _____، والمشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية") بتاريخ _____ بين حكومة جمهورية مصر العربية ويمثلها وزارة النقل بجمهورية مصر العربية ("المقترض") وبنك التصدير والاستيراد الصيني ("المقرض")، نحيطكم بموجب هذا المستند بما يلي:

(أ) استيفاء جميع الشروط الموضحة في المادة 9-1 من الاتفاقية؛

(ب) سريان الاتفاقية اعتبارًا من تاريخها.

بنك التصدير والاستيراد الصيني

_____

(توقيع المفوض بالتوقيع)

الملحق 10

نموذج جدول السداد

بشأن اتفاقية القرض الميسر الحكومي بخصوص المرحلة الثالثة لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية بتاريخ _____ (رقم _____)

عدد الأقساط	تاريخ الاستحقاق	المبلغ بالرنمينبي الصيني
1		
2		
3		
4		
5		
6		
7		
8		
المجموع		

ملاحظة: المبلغ الوارد في هذا الجدول لا يشير إلا لسداد أصل القرض بموجب اتفاقية القرض الحكومي الميسر بشأن المرحلة الثالثة لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية بتاريخ _____ (رقم _____)، في حين أن الفائدة المستحقة يجب أن تُدفع وفقا لأحكام المادة (4) من الاتفاقية المذكورة.

الملحق 11-1
نموذج طلب الموافقة على تعديل العقد التجاري

بشأن اتفاقية القرض الميسر الحكومي بشأن مشروع _____ بتاريخ _____ (رقم _____)("اتفاقية القرض")

التاريخ:_____

إلى: بنك التصدير والاستيراد الصيني
رقم 30، شارع فو شينغ مين ني، منطقة شي تشنغ، بكين، 100031، جمهورية الصين الشعبية
فاكس:
سويفت:
هاتف:
عناية:_____

السادة:

يرجى الرجوع إلى العقد التجاري (رقم _____)، بتاريخ _____ بين [ ] (البنك) المستخدم النهائي) و[_____](المورد الصيني)، نقترح بموجبه ما يلي:

(أ) إجراء التعديل (التعديلات) التالي (يُشار إليه باسم "**تعديل العقد التجاري المقترح**") على العقد التجاري:

_____
_____
_____

يُرفق العقد التجاري مع التعديل (التعديلات) المذكور أعلاه بهذا الطلب.

" (ب) عند سريان مفعول تعديل العقد التجاري المقترح، يتم إجراء التعديل (التعديلات) التالي (يُشار إليه باسم "تعديل اتفاقية القرض المقترحة") على اتفاقية القرض:

_____
_____

نؤكد بموجبه أن تعديل العقد التجاري المقترح لا يشكل أي تعديل مادي أو جوهري لاتفاقية القرض.

دون المساس بحقوق سيادتكم في منح الموافقة على تعديل العقد التجاري المقترح، فإننا نتعهد بموجب هذا بأنه في أسرع وقت (في أي حال خلال [1] يوم مصرفي) بعد سريان مفعول تعديل العقد التجاري المقترح، سنزودك بنسخة مصدقة طبق الأصل من تعديل العقد التجاري الذي تم تنفيذه بشكل صحيح من قبل المورد الصيني والمستخدم النهائي.

سنكون ممتنين إذا وافقتم على تعديل العقد التجاري المقترح وتعديل اتفاقية القرض المقترحة كتابيًا في أقرب وقت ممكن.

مع خالص التقدير

_____
(المفوض بالتوقيع)

الملحق 11-2
نموذج الموافقة على تعديل العقد التجاري

التاريخ: _____

من: بنك التصدير والاستيراد الصيني

إلى:
الفاكس:
الهاتف:
عناية:

السادة،

يُشار إلى اتفاقية القرض الحكومي الميسر لمشروع _____ بتاريخ _____ (رقم _____) ("اتفاقية القرض").

نحن، بنك التصدير والاستيراد الصيني، نؤكد بموجب هذا استلامنا لطلب سيادتكم بالموافقة على تعديل العقد التجاري المؤرخ _____ (يشار إليه فيما يلي باسم "خطاب الطلب")، و:

(أ) نقر ونوافق على تعديل العقد التجاري المقترح في خطاب الطلب بشرط:

(1) أن تكون جميع المعلومات والمستندات المقدمة للمقرض في خطاب الطلب صحيحة ودقيقة من جميع النواحي الجوهرية ولا توجد حقائق أو معلومات مضللة قد تؤثر على رغبة المقرض في منح موافقته؛
(ب) أن تظل التصريحات والضمانات والتعهدات التي قدمها المقترض في اتفاقية القرض صحيحة وصحيحة وصالحة من جميع النواحي بالإشارة إلى الحقائق والظروف القائمة حتى تاريخ الموافقة؛
(ج) لم يحدث أي حدث تخلف عن السداد مذكور في اتفاقية القرض ويستمر حتى تاريخ موافقتنا.

"(ب) مع مراعاة الفقرة (أ) أعلاه، عند سريان مفعول تعديل العقد التجاري المقترح، يتم إجراء تعديل اتفاقية القرض المقترحة على اتفاقية القرض، أي استبدال المادة [ ] من اتفاقية القرض بالكامل بما يلي:

_____
_____
_____

(ج) مع مراعاة الفقرة (أ) أعلاه، حيث يسمح السياق بذلك، عند سريان مفعول تعديل العقد التجاري المقترح، يتم التعامل مع عبارة "العقد التجاري" أينما وردت في اتفاقية القرض كما لو كانت تشير إلى العقد التجاري المعدل بموجب هذا التعديل المعتمد.

(د) تقتصر الموافقة الواردة في هذا الخطاب بشكل صارم على تعديل العقد التجاري المقترح المنصوص عليه في خطاب الطلب ولا يجوز قراءتها على أنها تمتد ضمناً إلى أي مسألة أخرى. لتجنب الشكوك، لا يُعتبر أي شيء في هذا الخطاب بمثابة موافقة إضافية على أي تعديلات مستقبلية للعقد التجاري.

مع خالص التقدير،
بنك التصدير والاستيراد الصيني
بصفته المُقرض

بواسطة: _____
الاسم:
الوظيفة: